أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك

دكتور
قاسم عبده قاسم
مدرس تاريخ العصور الوسطى
بجامعة الزقازيق

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة سعيد رأفت
جامعة عين شمس

القاهرة — ١٩٧٨

أسواق مصر في عصر سلاطين المماليك



دكتور
قاسم عبده قاسم

مدرس تاريخ العصور الوسطى
بجامعة الزقازيق

ملتزم الطبع والنشر
مكتبة سعيد رأفت
بجامعة عين شمس

القاهرة — ١٩٧٨

ما شهدته البلاد من رواج إقتصادى تمثلت دلائله فى الأسواق التى كان عددها كبيراً من ناحية ، كما صارت تموج بالحركة والنشاط وتزدحم بأصناف البضائع من ناحية أخرى .

ومع بداية التدهور الإقتصادى واستمراره فى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك بسبب إهمال وسائل الرى وضبط النهر ، وما نتج عنه من هبوط الإنتاج الزراعى ، وانهيار النظام النقدى — حيث صار النحاس يمثل القاعدة النقدية التى تنسب إليها أسعار المبيعات بدلا من الذهب والفضة — والتلاعب بالعملة وتزييفها ، فضلا عن تخفيض قيمتها من جانب السلاطين أنفسهم . وبسبب المجاعات والأوبئة المتتالية التى نزلت بالبلاد إلى درك مخيف من التدهور وقلة السكان ، وما تسبب عنه عبث العربان ، وقراصنة النهر ، ولصوص المدن من تدهور الأمن الذى زاد من تدهوره حروب الشوارع بين طوائف المماليك ، واعتداءات المماليك الجلبان على الناس والباعة والحوانيت الأسواق — والتى أصبحت نغمة معتادة فى الحياة اليومية المصرية فى أواخر ذلك العصر — ... وغيرها من مظاهر التدهور . نقول إنه مع بداية التدهور الإقتصادى الناتج عن هذه الأسباب وغيرها ، بدأ الإنحلال السياسى للدولة ، فضعفت سلطة السلاطين ، وقصرت مدد حكمهم — بشكل عام — كما تهددتها الأخطار الخارجية ، وانعكس تأثير ذلك كله على الأسواق الداخلية فى البلاد ، فقل عددها بشكل ملحوظ من ناحية ، كما قلت البضائع ، وارتفعت أثمانها من ناحية أخرى .

وبعد ، فليست هذه الدراسة سوى محاولة أرجو الله أن تكون محاولة موفقة ، والله الموفق والمستعان .

دكتور قاسم عبده قاسم

الهرم : ٢١ أغسطس ١٩٧٨

أســـواق القاهرة والفسطاط (دراسة التقسيم النوعي للأسواق ملاحظات على نظم الأسواق ـــ البادة الجالون ـــ أسواق الأقاليم ـــ الأسواق المؤقتة ـــ الدولة والأسواق (ناظر الأسواق ـــ المحتسب وتطور وظيفته خـــلال عصر المماليك ـــ العوامل المؤثرة في حركة الأسواق (نظام طرح البضائع التسعيرة والضرائب ـــ النظام النقدي ـــ العوامل السياسية وحالة الأمن ـــ العوامل الطبيعية) خاتمة .

(١)

ليكن مدخلنا إلى هذه الدراسة ماذكره المقريزي من أنه « . . . كان بمدينة القاهرة ومصر وظواهرها من الأسواق شيء كثير جداً قد باد أكثرها ، وكفاك دليلا على كثرة عددها أن الذي خرب من الأسواق فيما بين أراضي اللوق إلى باب البحر بالمقس اثنان وخمسون سوقاً أدركناها عامرة فيها مايبلغ حوانيته نحو الستين حانوتاً ، وهذه من جملة ظاهر القاهرة الغربي فكيف ببقية الجهات الثلاث مع القاهرة ومصر . . . »[1] ، ورغم ما تحمله كلمات المؤرخ الكبير من دلالات لايخطئها الباحث ، فأننا نرجىء مناقشتها إلى حين .

---

(١) المقريزي ، الخطط ، جـ ٢ ص ١٣ .

وقد قدم المقريزى وابن دقاق محاولة إحصائية عن أسواق القاهرة والفسطاط ، ويمتاز ماقدمه لنا المقريزى فى هذا الصدد بأنه يقدم لنا تقريراً عن تطور الأسواق من حيث الرواج أو الذبول ، فقد أحصى لنا فى خططه[1] أربعة وخمسين سوقا بالقاهرة ، غير الأسواق التى ذكرها أثناء كلامه عن المشهور من خطط القاهرة مثل « سوق الغلال » ، « سوق الخشب » فى خط خان السبيل حيث كان الناس يجتمعون أيضاً صباح كل يوم جمعة لشراء الأوز والدجاج الذى كانت تباع منه كميات كبيرة هناك ، ومثل خط بين القصرين ، وخط السبع خوخ العتيق حيث كانت توجد أسواق رائجة .

أما ابن دقاق الذى توفى عام ٨٠٩ هـ (أوائل القرن ١٥ م) فقد أحصى لنا اثنين وعشرين سوقاً وسويقة بالفسطاط وحدها[2] .

وذكر المقريزى (ت ٨٤٥ هـ) أن أسواق الفسطاط حتى عام سنة ٧٢٥ هـ كانت تسعة عشر سوقا ، ولكن أكثرها اندثر فى العصر الذى عاش فيه [3] . أى منتصف القرن التاسع الهجرى (القرن ١٥ م) ، وهو أمر يبدو غريباً فى حالة المقارنة بين المصدرين اللهم إلا إذا اعتبرنا أن المقريزى استبعد السويقات من العدد الذى ذكره .

ومن ناحية أخرى فإن ابن أياس ـ الذى عاصر الفترة الأخيرة من عصر المماليك ، وبداية

---

(١) المصدر السابق جـ ٢ ص ٢٥ ، ص ٢٧ ، ص ٣٤ ، ص ٩٣ ، ص ١٠٦

(٢) ابن دقاق : الانتصار جـ ٤ ص ٣٢ ، ص ٣٤

(٣) المقريزى : الخطط جـ ١ ص ٣٤١ ، ص ٣٤٢ .

العصر العثمانى ـ يذكر لنا فى كتابه « بدائع الزهور فى وقائع الدهور »[١] عدة أسواق لم يرد لها ذكر سواء لدى ابن دقاق أو المقريزى ، مثل « سوق الشرب والباسطية وسوق الحاجب ، وسوق الناصل ، وسوق مرجوش ، والخانكاه ، وتحت الربع والصابية ... » وغيرها . وهو مايعنى أن كلا من ابن دقاق والمقريزى لم يقدما لنا إحصاء دقيقاً للاسواق من جهة كما أن التغيرات المكانية والنوعية التى طرأت على الاسواق بحكم العوامل الاقتصادية والسياسية جعلت من اختفاء بعض الأسواق القديمة وظهور أسواق جديدة أمراً يمكن تفسيره .

والواقع أن الأسواق فى ذلك العصر عرفت نوعا من التخصص فى نوع البضائع التى يبيعها كل منها وهو مايتفق مع طبيعة الحياة الاجتماعية فى ذلك العصر ، إذ كان أفراد كل طائفة يسكنون حارة تعرف باسمهم كما يبدو من خلال مصادر تلك الفترة .

ويضيق بنا المقام عن محاولة تتبع كل تلك الأسواق ، ومن ثم فإننا سنكتفى بأن نقسمها إلى مجموعات رئيسية حسب نوعية الأسواق ، بمعنى وضع أسواق المواد الغذائية فى مجموعة ، وأسواق الملابس ومستلزماتها فى مجموعة ثانية ، بينما تدرج أسواق تجهيزات السفر فى مجموعة ثالثة وهكذا ...[٢] .

---

(١) جـ ٤ ص ٣٢٤ ، ص ٢٠ ، جـ ٣ ، ص ١٧٧ ، ص ١٧٨ وص ٢٧١

(٢) يعتمد الباحث بشكل أساسى ـ فى هذا الجزء من البحث ـ على ماقدمه المقريزى فى خططه (جـ ٢ ص ٩٣ / ص ١٠٦) من معلومات عن الأسواق ، ومن ثم فلن تكون هناك أشارات للمصادر اللهم إلا إذا كان مصدراً آخر غير الخطط .

ولنبدأ بأسواق المواد الغذائية ، ويجدر بنا أن نلاحظ فى هذا المقام أن تلك الأسواق كانت منتشرة فى جميع أنحاء البلاد ، وهو أمر يتمشى بالضرورة مع توزيع التجمعات السكانية ، بل أن بعض أسواق المواد الغذائية كانت تقام فى مواقع العمل حيث يبنى جسر على النيل ، أو تشق ترعة ، أو يبنى مسجد أو مدرسة ، وفى المناسبات ذات الطابع الدينى مثل موالد الأولياء ، فضلا عن ميادين الحرب .

وكان « سوق باب الفتوح » الذى يرجع إلى أيام الدولة الأيوبية واحداً من أشهر تلك الأسواق فقد كان الناس يقصدونه « ... من أقطار الأرض لشراء أنواع اللحمان الضأن والبقر ولشراء أصناف الخضروات .. » كما اشتهر أيضاً سوق قنطرة برجوان الذى كان « ... معموراً بالعدة الوافرة من بياعى اللحم الضأن السليخ ، وبياعى اللحم السميط ، وبياعى اللحم البقرى ، وبه عدة كثيرة من الزياتين وكثير من الجبانين والخبازين واللبانين والطباخين ، والشوايين والعطارين والخضريين ... » وكان بذلك السوق حانوت لايباع فيه سوى حوائج المائدة من البقل والكراث والشمار والنعناع .

أما الطيور والدواجن فكانت تباع فى سوق الدجاجين ، الذى كانت تباع به كميات كبيرة من الدجاج والأوز ، كما كانت تباع به طيور الزينة ، والعصافير التى كانت أقفاصها تعد بالالآف ، وكان النـــاس يشترون العصافير لأطفالهم لكى يطلقوها حباً فى عمل الخير ، وذلك لاعتقادهم بأن الطيور تسبح بحمد الله .

ويبدو أنه كان بالقاهرة سوق مركزى للفاكهة ، وهى « دار الفاكهة » أو « دار التفاح » التى كانت ترد إليها الفواكه التى تنتجها بساتين مصر على اختلاف أصنافها . . . ومنها تنقل إلى سائر أسواق القاهرة ومصر وضواحيها[1] .

وتحفل مصادر عصر المماليك بأسماء أسواق كثيرة تخصصت فى بيع المواد المواد الغذائية والمأكولات مثل « سوق المتعيشين » الذى كان عامراً بكل مايحتاج إليه من مأكولات وغيرها يجدها الإنسان سواء نهاراً أو ليلا ، وخط بين القصرين الذى كان الباعة يقعدون فيـــه » بأصناف المأكولات من اللحمان المتنوعة ، والحلاوات المصنعة والفاكهة وغيرها . . .[2] .

أما السوق الذى عرف باسم « سوق الحلاويين » فقد اكتسب اسمه من الحلوى المصنوعة من السكر ، وكان لهذا السوق مواسم يزدهر فيها مما يلقى بعض الضوء على جوانب الحياة الاجتماعية آنذاك ، فى موسم شهر رجب ، ونصف شعبان وموسم عيد الفطر الذى كان الاستعداد يبدأ له من منتصف شهر رمضان ، كانت تصنع تماثيل من الحلوى على هيئة الحيوانات المختلفة ، وقد عرفت تلك التماثيل باسم العلاليق (مفردها علاقة) لأنها تعلق بخيوط على أبواب الحوانيت وكان وزن كل

---

(١) أنشئت « دار التفاح » بعد عام سنة ٧٤٠ هـ ، وقد بنيت حولها عدة حوانيت تباع بها الفاكهة التى كانت ترتب فى شكل بديع وحولها الزهور ، وكان هناك سقف يصل مابين تلك الدكاكين لحماية الفواكه من حر الشمس ـ أنظر ماكتبه تقى الدين المقريزى عن دار التفاح : الخطط جـ ٢ ص٩٣ ، السلوك جـ ١ / ق ١ ص ١٨٤ ، وجـ ٢ / ق ص ٤٠٠) .

(٢) المقريزى الخطط جـ ١ ص ٣٣٤ ، جـ ٢ ص ٢٧ / ص ٢٨ .

منها يتراوح مابين ربع رطل وعشرة أرطال ، يشتريها الناس لأطفالهم ؛ وفى هذه المواسم كانت أسواق القاهرة والأقاليم تمتلىء بهذا الصنف من الحلوى ، وهو ما يحدث الآن عندنا فى المولد النبوى .

أما الأسواق التى تخصصت فى بيع الملابس ولوازمها فنذكر منها « سوق الخلعيين»[1] الذى كانت تباع فيه ملابس أهل الدولة وغيرهم من الخلع والتشاريف، وفى القرن التاسع الهجرى (١٥ م) كانت الثياب المخيطة (الجاهزة) تباع بذلك السوق ، وكان حتى بداية ذلك القرن « ... معمور الجانبين ... » ، ويقترب من هذا السوق من حيث تخصصه « سوق الحوائصيين » الذى كان فى بداية أمره مخصصا لبيع حوائص الأجناد (وهى المناطق ـ جمع منطقة ـ التى كان المماليك يرتدونها حول أوساطهم) ، ونستطيع من خلال متابعة تطور ذلك السوق أن نلمح مؤشراً هاما على التدهور الاقتصادى الذى عانته الدولة ، فقد آل أمر السوق بعد الأزمات الاقتصادية المتتالية إلى أن صارت معظم حوانيته تبيع الطواقى التى يلبسها الصبيان .

أما «سوق الشرابشيين»[2] فقد كانت تباع فيه الخلع التى يلبسها السلطان للأمراء والوزراء والقضاة وغيرهم وكان بذلك السوق عدة تجار لشراء الخلع والتشاريف وبيعها لديوان الخاص السلطانى وللأمراء .

---

(١) ذكر المقريزى (الخطط جـ ٢ ص ١٠٣) أن كلمة خلعى ـ وجمعها خلعيين ـ تعنى تاجر الثياب الخليع أى الثياب المستعملة ، ولكن يبدو مما ذكره عن السوق أنه لم يكن كذلك .

(٢) كان السلطان إذا أمر أحداً من الأتراك إليه « الشربوش » ، وهو شىء يشبه التاج كأنه مثلث يجعل على الرأس من غير عمامة ... وقد بطل الشربوش فى الدولة الجركسية . لمزيد من المعلومات عن تطور زى المماليك انظر خطط المقريزى جـ ٢ ص ٩٧ / ص ٩٨ ، وماير ، الملابس المملوكية ص ١٠١ ومابعدها .

كما كان هناك سوق مخصص لبيع أبو الخياطة ، ولوازم الحياكة ، وقد عرف ذلك السوق « سوق الآبارين » [١] .

ونستطيع من خلال المعلومات التى أوردها المقريزى عن « سوق الجوخيين » أن نتعرف على بعض التطورات التى لحقت بالحياة الاجتماعية فى مصر آنذاك ، فقد كان ذلك السوق يبيع الجوخ المستورد من أوربا ، والذى كان يستخدم فى صناعة المقاعد والستائر والسروج ، ولم يكن الناس يلبسون الجوخ الا فى الأيام المطيرة لكى يقيهم المطر ولا يعتبرونه من الملابس ، فقد كان الناس يترفعون عن الجوخ لأنه يستخدم فى صناعة السروج ، ولكن تدهور الأحوال الاقتصادية والغلاء الذى شمل الثياب فيما شمل جعل المصريين يتخلون عن نظرتهم تلك ، وصار معظم الناس يرتدون الملابس المصنوعة من الجوخ ، فازدهر سوق الجوخيين لإقبال الناس على الجوخ ، « . . . . واجتلبت الفرنج منه شيئا كثيرا لا توصف كثرته ، وعلى بيعه بهذا السوق . . . » .

وعرفت تلك العصور الأسواق التى تخصصت فى لوازم الجنود من الأسلحة ، ومعدات الركوب وما إلى ذلك ، فقد كان سوق السلاح — الذى أنشىء فى عهد الدولة الأيوبية فى خط بين القصرين — محلا لبيع أدوات القتال من القسى والنشاب والزرديات [٢] ... وغيرها من آلات السلاح ، ويتصل بذلك السوق ويقترب منه « سوق المهامزين » الذى كان معدا لبيع المهامز المستخدمة فى الركوب ، ورغم اسم السوق فانه لم يكن متخصصا تماما فقد كانت تباع فيه الدوى ، والطرف التى

---

(١) المقريزى الخطط جـ ٢ — ٣٤

(٢) نوع من الدروع الواقية كانت تلبس كالقمصان ،وكان يصنع من حلقات وسلاسل من المعدن — أنظر ماير الملابس المملوكية ص ٦٦ — ٦٧

فيها الذهب والفضة » ... مثل سكاكين الاقلام ، وكان « سوق اللاجميين » الذى تباع فيه أدوات اللجم وغيرها من لوازم الدواب الجلدية ، مجاورا لسوق المهامزيين وكان به عدة طلائين وصناع الكفت (التطعيم بالمعادن) كما وجد به عدد كبير من صناع السروج ولوازمها [١] .

وفى عصر المماليك كان بالقاهرة عدد من الأسواق التى تخصصت فى بيع لوازم السفر مثل « سوق المرحليين » الذى كان سوقا ضخما لدرجة أنه « ... لو أراد الانسان تجهيز مائة جمل وأكثر فى يوم لما شق عليه وجود ما يطلبه من ذلك لكثرة ذلك عند التجار فى الحوانيت بهذا السوق وفى المخازن ، وكان هذا السوق يزدهر أيام مواسم الحج ، ويماثله فى ذلك « سوق المحايريين » الذى كانت تباع فيه المحاير التى يسافر فيها إلى الحجاز وبيت المقدس » وفى مرحلة لاحقة نشأ سوقان آخران لبيع المحاير أحدهما بسوق جامع أحمد بن طولون ، والثانى « بسوق الخيميين» ويبدو ان تجار ذلك السوق لم يكونوا مهتمين بزبائنهم على اعتبار أن الانسان لا يطرق ذلك السوق سوى مرة واحدة فى العمر ، ومن ثم فإنهم كانوا « ... لا يراعون بائعا ولا مشتريا ... » .

وفضلا عن الأسواق التى ذكرناها آنفا كانت هناك عدة أسواق تباع فيها حاجات الناس فى حياتهم اليومية مثل « سوق الصناديقيين » الذى كانت تباع فيه الصناديق والخزائن والأسرة وغيرها من المصنوعات الخشبية التى كان المصريون يستخدمونها فى منازلهم .

---

(١) انظر خطط المقريزى جـ ٢ ص ٩٦ / ٩٧ حيث ذكر معلومات مفيدة عن تطور صناعة السروج فى عصر المماليك .

أما « سوق العنبريين » الذى أنشأه السلطان المنصور قلاون مكان سجن « حبس المعونة » وفاء لنذر كان قد قطعه على نفسه ، فقد لقى رواجا هائلا فى بداية أمره إذ كان المصريون على إختلاف طبقاتهم مولعين بالعنبر ، ولكن الغش عرف طريقة إلى العنبر فى أخريات القرن الثامن الهجرى (١٤ م) حتى أصبح أسما لا يعنى شيئاً .

وكان « سوق الشماعين » — من الأسواق القديمة فى القاهرة ، أنشىء أيام الدولة الفاطمية وكان يعرف آنذاك باسم « سوق القماحين » ، والواقع أن أخبار هذا السوق كما أوردها المقريزى ، تلقى كثيراً من الضوء على جوانب الحيـــاة الاجتماعية فى مصر تلك الفترة ، فقد عاصر مؤرخنا هذا السوق وحوانيته عامرة بالشموع الموكبية ، والفانوسية ، والطوافات وكانت حوانيت السوق تظل مفتوحة حتى منتصف الليل ، وتجلس بها بغايا يقال لهن « زعيرات الشماعين » عرفن بزيهن المميز وهو الملاءات الطرح ، والسراويل الحمراء فى أرجلهن . أما موسم ازدهار السوق فقد كان فى شهر رمضان وفى غطاس النصارى ، إذ كانت الفوانيس تعلق على حوانيت السوق « ... فتصير رؤيته فى الليل من أنزه الأشياء ... » وفى هذه المواسم كانت تباع كميات كبيرة من الشموع الموكبية التى كانت الواحدة منهن تصل فى وزنها إلى عشرة أرطال ، كما كانت الشموع تباع وتؤجر لا سيما الشموع الضخمة التى كان وزن أحداها يصل إلى قنطار فأكثر وتحمل على عجلات ، وذلك من أجل خروج الصبيان لصلاة التراويح فى موكب « ... يعجز البليغ عن حكاية وصفه ... » .

ونخرج من هذا الوصف بعدة ملاحظات قيمة عن الحياة الاجتماعية والاقتصادية ، فإن الاهتمام بموكب صلاة التراويح فى شهر رمضان كان يدفع الناس

إلى شراء أو استئجار تلك الشموع الضخمة ، ولا يغيب عن الملاحظة أن صناعة الشموع تقدمت كثيراً فى ذلك العصر . ومن ناحية أخرى فإن التدهور الاقتصادى الذى اشتدت وطأته على البلاد ابتداء من القرن التاسع الهجرى (ق ١٥ م) ترك أثره واضحاً على مثل تلك العادات الاجتماعية ، فقل الاقبال على شراء الشموع حتى انتهى أمر السوق إلى خمسة حوانيت فقط فى منتصف القرن التاسع الهجرى .

وفضلا عن الأسواق السابق ذكرها فان مصر قد عرفت فى تلك الفترة أسواقا كانت مخصصة لبيع الحيوانات مثل الخيل والبغال والحمير والأغنام[١] .

بعد هذا العرض لبعض الأسواق يحسن بنا أن نسوق بعض الملاحظات حول هذه الأسواق — كما يحسن بنا أن نقرر أننا لم نقصد أحصاء هذه الأسواق ، بل كان الهدف هو محاولة الكشف عن نوعيات بعض تلك الأسواق ، وطبيعة أسواق ذلك العصر .

١ — وأولى هذه الملاحظات تتلخص فى أن كثيراً من أسواق ذلك العصر كانت أسماؤها تتغير مع مرور الزمن أما بسبب تغير نشاطها أو بسبب سكنى بعض أصحاب الحرف الأخرى فى السوق ، مثال ذلك « سوق الشوايين » الذى كان أسمه « سوق الشرايحيين » حتى سكنه بعض بياعى الشواء فى أوائل القرن الثامن الهجرى (١٤ م) ثم أصبح يسمى « سوق القرابليين » فى القرن التاسع الهجرى

---

(١) ابن دقاق . الانتصار جـ ٤ ص ١٥ ، المقريزى السلوك جـ ٢ / ق ٣ ص ٦٧١

(١٥ م) حيث كانت تصنع مناخل الدقيق والغرابيل وتباع هناك فضلا عن بيع الجبن المستورد من بلاد الشام . كذلك تغير اسم « سوق الخراطين » الذى كان يعرف باسم « عقبة الصباغين » وأصبح يعرف فى القرن التاسع الهجرى باسم « سوق القشاشين » ، وهنا تجب الإشارة إلى حقيقة مؤداها أن التدهور الاقتصادى قلل من عدد الأسواق من ناحية ، كما سبب انكماش مساحاتها وعدم تخصصها من ناحية أخرى .

٢ — ويلفت انتباهنا أيضاً فى هذا الشأن أن بعض الأسواق كانت تنشأ فى بعض الأحيان لكى يسكن بها بعض أصحاب الحرف المنقولين من أحد الأسواق ، ولسوق مثالا على ذلك « سوق الأخفافيين » الذى أنشأه الأمير (يونس النوروزى) دوادار الملك الظاهر برقوق أواخر القرن الثامن الهجرى (١٤ م) لتباع فيه خفاف النساء ونعالهن ونقل إليه الأخفافيين الذين كانوا يسكنون خط الحريريين والزجاجين .

٣ — ورغم وجود الأسواق المتخصصة فقد عرفت مصر آنذاك الأسواق الحافلة الجامعة لكل أنواع البضائع ، فقد ذكر المقريزى أن « القصبة » هى أعظم أسواق مصر ، فقد كانت عامرة بالحوانيت المكتظة بأنواع المآكل والمشروبات والأمتعة التى « . . . يعجز العاد عن حصر ما فيها من الأنواع » ، أما « سوق حارة برجوان » فقد كان سوقاً عامراً إذ كان سكان هـــذه المنطقة يستغنون بهذا السوق عن الخروج من حارتهم ، كما كان ممكناً شراء كل ما يلزم الإنسان من هذا السوق الذى كان يظل مفتوحاً حتى ساعة متأخرة من الليل ، ويأتى « سوق باب الفتوح » ليقدم لنا مثالا ثالثاً على الأسواق الكبيرة الجامعة .

٤ — ومن الأمور الهامة التى يجب الإشارة إليها فى إطار ملاحظاتنا عن الأسواق ، أنها لم تكن دائماً تحمل أسما مشتقا من نوع النشاط الذى يمارسه السوق إذ أننا نجد فى مصادر ذلك العصر أشارات لبعض الأسواق التى اتخذت أسماءها من أسمــــاء المكان الذى أقيمت فيه ، مثل سوق جامع ابن طولون ، وسوق الخانكاه[١] وسوق حارة برجوان وسوق باب الفتوح ... وغيرها ، كما كان لبعض الأسواق أسماء مشتقة من أسماء بعض الجماعات التى سكنت مصر « مثل سويقة العراقيين » ، « وسويقة المغاربة » ، « وسويقة اليهود » التى ذكر ابن دقاق أنها صارت خربة فى زمانه[٢] وحملت بعض الأسواق أسماء أشخاص مثل « سويقة معتوق » ، « وسويقة ابن العجمية » ، « وسوق وردان » التى ذكرها ابن دقاق ضمن أسواق الفسطاط[٣] . وكانت لبعض الأسواق فى ذلك العصر أسماء طريفة مثل « سوق البراغيث » و « سوق لحاف »[٤] ، ومثل « سوق المياطين »[٥] .

---

(١) ابن أياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ٣٢٣

(٢) تنسب (سويقة العراقيين) إلى العراقيين الذين سيرهم زياد بن أبيه من العراق — أنظر ابن دقاق . الانتصار جـ ٤ ص ٦٤ ولم يشر ابن دقاق إلى تاريخ خراب سويقة اليهود ، كما أنه لم يخبرنا هل تجدد عيرها أم لا (جـ ٤ / ص ٣٢).

(٣) ابن دقاق جـ ٤ ص ١٤ ، ص ٣٢ / ٣٤

(٤) المصدر السابق نفس الجزء ص ٣٢ / ص ٣٣ .

(٥) ذكر المقريزى فى الخطط (جـ ٢ ص ١٠٦) أن سبب هذا الاسم يرجع إلى أن عبد الوهاب النشو ناظر الخاص السلطانى أيام السلطان الناصر محمد ابن قلاون طرح على تجار هذا السوق كية من عسل القصب (عرف هذا بنظام طرح البضائع أى فرض بضائع على التجار ، وبأثمان يحددها ممثل الدولة بغض النظر عن قيمة البضائع الحقيقية) وكانت أسعار العسل باهظة فوقف التجار للسلطان وعيطوا حتى أعفاهم من ذلك ، وسمى السوق من ساعتها باسم « سوق المياطين » وكانت كلمة (عياط) فى ذلك الوقت تعنى الصياح عند المصريين .

وكانت بعض الأسواق تنشأ فى الأماكن التى يسكن بها الأسرى الأجانب الذين كان بعض السلاطين يستخدمونهم فى الأعمال العمرانية والإنشاءات ، فقد كان سوق خزانة البنود خاصاً بسكن أسرى الفرنج خاصة الأرمن الذين جلبهم السلطان الناصر محمد بن قلاون للعمل فى عمائره ، وقد هدمت خزانة البنود ضمن حملة من الحملات الأخلاقية التى كثيراً ما تكررت فى ذلك العصر لمواجهة أوكار الفساد[1] .

وثمة حقيقة هامة فيما يتعلق بنظام الأسواق وتخطيطها فى عصر المماليك ، فقد كانت الأسواق تقسم فى أماكن يراعى فيها أن يكون السوق متعدد المنافذ والمسالك من أجل الدخول إلى الأسواق والخروج منها ، وهو ما يبدو واضحاً فى كلام كل من « ابن دقماق » ، « وتقى الدين المقريزى » كما يتضح أيضاً أن أسواق ذلك العصر كان لها مخازن خاصة بها[2] .

---

(١) أنشئت خزانة البنود فى العصر الفاطمى ، وتحولت فى العصر الأيوبى إلى سجن للأمراء ، وظلت كذلك فى عصر المماليك حتى سلطنة « الناصر محمد بن قلاون » الذى كان مهتما بالعمارة والبناء ، وجلب لهذا الغرض كثيراً من أسرى الفرنج لا سيما الأرمن وأسكن بعضهم فى قلعة الجبل ثم أسكنهم فى « خزانة البنود » بعد ما توقف استخدامها كسجن ، وبمرور الوقت تكاثر عدد الأرمن ، وتجاهروا بأمور الفساد التى أثارت حنق معاصريهم مثل بيع الخمور ولحم الخنزير علنا ، كما أداروا أماكن الدعارة « ... حتى أن المرأة إذ اتركت أهلها أو زوجها ، أو الجارية إذا تركت مواليها ، أو الشاب إذا ترك أباه ، ودخل عند الأرمن بخزانة البنود لا يقدر أحد أن يأخذه منهم ، ولو كان من كان ... » أنظر المقريزى الخطط ج١ ص ٤٢٣ / ص ٤٢٤ ، السلوك ج ٢ / ق ٣ ص ٦٤٠ / ص ٦٤١ .

(٢) أنظر ما جاء عن « سوق المرحلين » فى خطط المقريزى ج ٢ ص ٩٤ .

والملاحظ أيضاً أن الأسواق فى عصر المماليك ، كانت تدخل ضمن الاقطاعات التى كان السلطان يقطعها لأمراء المماليك ، ولسوق دليلا على ذلك ما ذكره المؤرخ تقى الدين المقريزى من أن سوق الخيل والجمال والحمير . . . أضيفت إلى الدولة ... » بمعنى أنها أصبحت من بين موارد الدولة ، ومن أملاكها ، وقد عوض مقطعوها بأرض غيرها فى أقليم الفيوم[١] .

وقد عرفت الأسواق آنذاك نظام الصيارف ، فقد كان الصيارف يجلسون فى حوانيتهم على باب سوق السلاح طيلة النهار ، ويبدو أن رواد ذلك السوق كان يستبدلون العملات لدى أولئك الصيارفة حتى يسهل تعاملهم فى هذا السوق[٢] .

عرفت أسواق مصر آنذاك الباعة الجائلين الذين كانوا يفترشون أرض السوق ببضاعتهم وقد عرفتهم مصادر ذلك العصر باسم « أرباب المقاعد » الذين كانوا يبيعون مختلف البضائع من المأكولات ، والمشروبات حتى الخواتم والأساور وزينة النساء .

فى سوق السلاح كان أولئك الباعة يفترشون أرض السوق أمام حوانيت بيع السلاح ، وحوانيت الصيارفة لبيع بضائعهم ، ويشعلون المشاعل إذا أقبل الليل

---

(١) المقريزى السلوك جـ ٢ / ق ٣ ص ٧٧١

(٢) المقريزى الخطط جـ ٢ ص ٩٦

وكان الناس يتخذون هذا السوق فى الليل مكانا للنزهة . أما فى سوق القصبة فقد كان الباعة الجائلون يجلسون « ... بأطباق الخبز وأصناف المعايش »[1] .

ووجد فى عصر المماليك سوق بأكمله لهذا النوع من الباعة الجائلين ، وهو « سوق القفيصات » الذى كان الباعة يجلسون فيه تجاه القبة المنصورية على تخوت وضعت فوقها أقفاص صغار (قفيصات) من الحديد ، شبك فيها الطوائف من « ... الخواتم والفصوص ، وأساور النسوان ، وخلاخيلهن ، وغير ذلك ... » وكان أولئك الباعة يستأجرون الأرض التى يجلسون عليها من مباشر المارستان المنصورى الذى كان السوق من أوقافه ؛ وهو ما يوضح لنا أن الأرض التى كان يفترشها الباعة الجائلون فى الأسواق كانت تؤجر لهم مثل الحوانيت تماماً . وفى مرحلة لاحقة بنى مباشر المارستان المنصورى خيمة كبيرة لكى تظلل أصحاب مقاعد الأقفاص ، وقد نقل ذلك السوق سنة ٨٢٣ هـ إلى قيسارية جديدة أنشئت بالقرب من السابقة .

ويبدو من كلام المقريزى أن المنافسة بين أولئك الباعة الجائلين من جهة وأصحاب الحوانيت من جهة أخرى كانت تشتعل لدرجة تتطلب تدخل الدولة من آن لآخر « ... كل قليل يتعرض لهم الحكام لمنعهم (أرباب المقاعد) وإقامتهم من الأسواق لما يحصل منهم من تضييق الشوارع وقلة بيع أرباب الحوانيت[2] .

وكان هناك نوع آخر من الباعة الجائلين فى أسواق مصر فى عصر المماليك ،

---

(١) المصدر السابق جـ ٢ ص ٩٣ / ٩٥

(٢) المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٩٣ / ٩٥ .

يفدون من المناطق الريفية المتاخمة للمدن من أجل بيع منتجاتهم فى أسواقها والعودة إلى قراهم [١] .

ونستطيع من خلال مصادر عصر المماليك التاريخية أن نلاحظ أن المدن المصرية كلها كانت لها أسواق خاصة بها ، وكان لبعض تلك المدن ، عدة أسواق مثل مدينة أخميم وأسنا ودمياط ، والمحلة التى قال عنها أنها ابن دقماق « . . . قصبة إقليم الغربية من الديار المصرية . . » والمنصورة وسنهور ، وقليوب التى ذكر أنها كانت تمد أسواق القاهرة بمعظم حاجاتها من الفواكه ، والألبان ومنتجاتها [٢] .

ويؤكد هذا الكلام ماذكره الرحالة ابن بطوطة الذى زار مصر فى عصر المماليك من أن المسافر على صفحة نهر النيل لا يحتاج إلى التزود بالمؤن من طعام أو غيره « . . لأنه مهما أراد النزول للشاطىء سيجد سوقاً يشترى منه ما يريد كما يجد مكاناً يتوضأ ، ويؤدى الصلاة ، والأسواق متصلة من مدينة الإسكندرية إلى مصر ، ومن

---

(١) ذكر ابن أياس (بدائع الزهور جـ ٣ صـ ١٢٦) قصة فلاح قدم من قريته القريبة من القاهرة لبيع بعض البيض فى أسواق القاهرة ، فقابله أحد الأمراء فى الطريق وأشترى منه البيض ودفع ديناراً لكل بيضة ، كما ذكر نفس المؤرخ فى ترجمة لأحد معاصريه (بدائع الزهور جـ ٥ صـ ٦٧) أنه كان فلاحاً يبيع الحام والطرح فى الأسواق على ظهر حماره ، وهو ما يعطينا صورة لنماذج الباعة الجائلين فى أسواق مصر فى عصر المماليك .

(٢) ابن دقماق : الإنتصار جـ ٥ صـ ٢٥ — ٢٦ ، صـ ٣٠ ، صـ ٤٧ — ٤٨ ، ٧١ ، ٨١ / ٨٢ ، ٩٢ ، ٩٩ — ١٠١ .

مصر إلى مدينة أسوان من الصعيد [١] وهو مايؤكده أيضاً كلام المقريزى عن بلاد الوجه البحرى [٢] .

ومن الطبيعى أن تنشأ الأسواق بجوار التجمعات السكانية ، ولكن يبدو أن بعض تلك الأسواق لم تكن أسواقاً دائمة ، وإنما كانت تقام بصفة دورية فى يوم معين من أيام الأسبوع ، فقد كان للجيزة فى كل يوم أحد سوق عظيم « ... يجيء إليه من النواحى أصناف كثيرة جداً ، ويجتمع فيه خلق عظيم ... » [٣] . وهذا النوع من الأسواق الدورية مازال معروفاً فى الريف المصرى حتى أيامنا هذه .

الواقع أن أسواق الأقاليم تشابهت مع أسواق العاصمة من حيث نظامها [٤] ، وإن كنا نعتقد أن بعض الأسواق التى وجدت بالقاهرة لم يكن لها نظائر فى مدن الأقاليم ، مثل سوق السلاح والمهامزيين .

وبخلاف أسواق القاهرة ، وأسواق الأقاليم ، عرفت مصر أيام المماليك نوعاً من الأسواق التى كانت تقام بصفة مؤقتة فى مواقع تجمعات الناس حول مناسبة بعينها ، سواء فى مواقع العمل من أجل بناء جسر على نهر النيل ، أوشق ترعة أوبناء جامع أو مدرسة ، أو فى الاحتفالات الدينية الطابع مثل الموالد ، أو فى ميادين الحروب .

---

(١) رحلة ابن بطوطة صـ ٦٦ / صـ ٦٧ .
(٢) المقريزى : الخطط جـ ١ صـ ١٦٢ .
(٣) نفس المصدر والجزء صـ ٢٠٥ .
(٤) سعيد عاشور : المجتمع المصرى صـ ٨٦ / صـ ٨٨ .

ولدينا عدة أمثلة من الأسواق المؤقتة التي تحدثنا مصادر ذلك العصر عنها ، إذ يحدثنا إبن أياس عن السوق المؤقت الذى اقيم بمناسبة الاحتفال بمولد أحد الأولياء ، فيقول فى حوادث سنة ٩١٧ هـ « . . . كانت ليلة سيدى إسماعيل الإنبابى ببولاق . . . وصنعوا هناك سوقاً بدكاكين مبنية ، ونقلوا إليه من سائر البضائع الفاخرة . . . » ويقول فى حوادث سنة ٩٢٠ هـ « . . . كان فى الرمل سوق حافل بدكاكين مبنية ، ونقلوا إليها أفخر البضائع»[1] ويبدو من هذه العبارة أن دكاكين السوق كانت تبنى وربما كانت تظل خاوية حتى موعد الاحتفال بالمولد فينقلون إليها البضائع .

أما الأسواق التى كانت تقام فى مواقع العمل فإن لدينا مثالا عليها فيما ذكره المقريزى فى حوادث سنة ٧٢٣ هـ بعد إغراق فيضان النيل بعض الأراضى ، وبدأت الإستعدادات لبناء جسر لمنع مياه الفيضان ، وفى موقع العمل نصبت الأسواق واستمر العمل قائماً مدة عشرين يوماً[2] . وتكرر الأمر سنة ٨١٨ هـ حين خرجت طوائف المصريين إلى موقع العمل لبناء أحد الجسور ومعهم الطبول والزمور ، وحملت المأكولات ونصبت الأسواق فى مواقع العمل[3] .

كانت أسواق مصر فى عصر المماليك تخضع لرقابة الدولة ، وتمثلت سلطة الدولة على الأسواق فى عدة أمور منها الموظفين المسئولين عن مراقبة الأسواق ، والضرائب ، وتنظيم الأسواق وتخطيطها .

---

(١) إبن إياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ٢١٤ ، ص ٢٧٥ .
(٢) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ٢٥١ .
(٣) أبو المحاسن النجوم الزاهرة : جـ ١٤ ص ٢٦ .

وكان على أرباب كل صنعة عريف ، ويرجع نظام عرفاء الأسواق إلى العصر الفاطمى ، إذ كان أولئك العرفاء هم الواسطة بين الدولة من ناحية ، وأرباب البضائع ، من ناحية أخرى . وكان أولئك العرفاء خاضعين مباشرة للمحتسب الذى كان « . . . يقبل قولهم فيما يذكرونه »[١] . وقد أستمر نظام العرفاء فى عصر المماليك إذ يذكر المؤرخ ابو المحاسن يوسف بن تغرى بردى أن السلطان الناصر محمد بن قلاون ألغى سنة ٧١٠ هـ ضريبة كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق [٢] ونستطيع أن نستنتج من خلال صمت مصادر ذلك العصر عن تلك الوظيفة أن عرفاء الاسواق فقدوا أهميتهم بمرور الوقت .

وذكر القلقشندى [٣] ، وظيفة أخرى هى « نظر دار الضيافة والأسواق » ، ويتضح من كلامه أن صاحب هذه الوظيفة لم تكن له سلطة الإشراف على كل الأسواق ، بل كان مسئولا عن الأسواق التابعة للدولة ، ولم يكن مسئولا عن هذه بشكل مباشر وإنما كان يشرف على إيرادات الأسواق التابعة للدولة ، ووجوه إنفاقها ، وكانت الأسواق التى لا تتبع الدولة تدخل أما ضمن الإقطاعات وأما ضمن أوقاف المدارس والمساجد والمارستان كما أوضحنا من قبل ، وعلى كل حال فقد أورد لنا المقريزى أسماء بعض الأشخاص الذين تولوا هذه الوظيفة [٤] .

---

(١) المقريزى : اغاثة الأمة ، ص ٢٨

(٢) أبو المحاسن : النجوم الزاهرة ج ٩ ص ٤٤ — ٤٦

(٣) القلقشندى : صبح الأعشى ج ٤ ص ٣٢ .

(٤) يذكر المقريزى فى حوادث سنة ٧٨٠ هـ أن « علم الدين بن غنام » أستقر فى نظر الأسواق (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٤٤) ثم يذكر فى حوادث العام التالى أنه خلع وأستقر بدلى منــه « معين الدين الدمامينى السكندرى » (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٣٧١) ، كما يذكر فى حوادث سنة ٧٨٣ هـ أن ابن مكانس استقر فى نظر الأسواق (السلوك ج ٣ / ق ١ ص ٤٦٢)

أما الموظف الذي كثيراً ما أرتبط أسمه بالأسواق في عصر المماليك فهو المحتسب ، وهو الموظف صاحب الإشراف الفعلي على الأسواق آنذاك ، وكانت وظيفة الحسبة من الوظائف الجليلة في ذلك العصر ، فقد كانت تأتي في المرتبة الخامسة بين الوظائف الدينية ، ولم يكن يتولاها في أوائل عصر المماليك إلا وجوه الناس وأعيانهم .. « لأنها خدمة دينية [١] » . وكانت هناك ثلاث مناصب للحسبة في مصر حينئذ ، حسبة القاهرة ، وحسبة الفسطاط ، وحسبة الإسكندرية وكان محتسب القاهرة هو أعلى الثلاثة قدراً إذ كان يحضر المواكب السلطانية فضلا عن الجلوس مع السلطان بدار العدل [٢] وكان نفوذه يشمل القاهرة وكل الوجه البحري فيما عدا الإسكندرية ،

---

(١) المحتسب : هو من نصبه الإمام أو نائبه للنظر في أحوال الرعية والكشف عن أمورهم وأحوالهم ، بشرط أن يكون حراً بالغاً عاملا عدلا (أنظر : ابن الأخوة : معالم القربة في أحكام الحسبة ص ٧) . وكان من واجباته الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والتحدث في أمر المكاييل والموازين ونحوهما ، وأول من قام بهذا العمل الخليفة عمر بن الخطاب وكانت الحسبة تضاف إلى الشرطة أحيانا في العصر الفاطمي — (أنظر القلقشندي صبح الأعشى جـ ٥ صـ ٤٥١/٤٥٢) وأنظر أيضاً : السبكي معيد النعم ومبيد النقم صـ ٩٢ ولدينا وثيقة من العصر الأيوبي تتضح منها مهام المحتسب في ذلك العصر ، ولا أعتقد إنها أختلفت كثيراً عنها في عصر المماليك ، وهذه الوثيقة عبارة عن نسخة تقليد بولاية الحسبة من إنشاء الوزير ضياء الدين بن الأثير — أنظر القلقشندي صبح الأعشى جـ ١١ ص ٦٨ / ص ٦٩) .

(٢) كانت العادة أن يجلس سلاطين المماليك بدار العدل صباح كل إثنين وخميس طوال العام ما عدا شهر رمضان ، وذلك للنظر في قضايا الناس وتظلماتهم ، وكان هناك « بروتوكول » للجلوس بهذه الدار ، إذ كان قاضي القضاة الشافعي — وهو أكبر قضاة القضاة — يجلس عن يمين السلطان يليه القاضي الحنفي فالمالكي ثم الحنبلي الذي يليه وكيل بيت المال ثم محتسب القاهرة ، وقد تغير هذا النظام بعد عصر الناصر محمد بن قلاون ، حين أصبح الشافعي يليه المالكي ثم قاضي العسكر — =

بينما كان لمحتسب الفسطاط أن يشرف على الفسطاط وكل بلاد الوجه القبلى ، وكان أدنى مرتبة من محتسب القاهرة ، وهو ما ينطبق أيضاً على محتسب الإسكندرية . وفى بعض الأحيان — لاسيما فى أواخر عصر المماليك — أصبح طبيعياً أن يجمع شخص واحد بين حسبة القاهرة وحسبة الفسطاط [1] .

وفى عصر المماليك خضعت وظيفة المحتسب لبعض التطورات سواء من حيث مكانة الوظيفة أو نوعية الأشخاص الذين يتولونها ، فقد صار ممكناً أن يتولى المماليك أمر الحسبة وهو ما لم يكن مألوفاً فى بداية ذلك العصر [2] . كما صار مألوفاً أن يجمع شخص واحد بين الحسبة وغيرها من وظائف الدولة ، ويلخص ابن اياس التطورات التى لحقت بهذه الوظيفة فى قوله « . . . كانت الحسبة والولاية فى قديم الزمان من أقل الوظائف ، ووليها جماعة كثيرة من أبناء الناس والفقهاء ، ولكن عظم أمر هاتين الوظيفتين فى هذا الزمان إلى الغاية ، وصارتا من أجل الوظائف ، وهذه الأموال العظيمة التى سعى بها هؤلاء ما يستخلصونها إلا من

= فمحتسب القاهرة يجلسون على يمين السلطان — أنظر المقريزى : الخطط جـ ٢ ص ٢٠٧ / ص ٣٤٩ .

(١) المقريزى : السلوك : جـ ٤ / ق ٢ ص ٦٥٠ ، ص ٨٢٠ ، أبو المحاسن : النجوم الزاهرة جـ ١٦ ص ٣٤٩ .

(٢) يذكر أبو المحاسن بن تغرى بردى فى حوادث سنة ٨٦٠ هـ أن « تنم من نخشباى ، المعروف « برصاص » تولى الحسبة ، . . . فكان أول تركى ولى الحسبة بالبذل ، وهو ما يوضح كيف أصبحت الرشوة سبيلا لتولى هذه الوظيفة » . . ولم نسمع ذلك قبل تاريخه لا قديماً ولا حديثاً . . . — أنظر النجوم الزهرة : جـ ١٦ ص ١٥٣ .

أضلاع المسلمين والأمر لله[1] » ، وهو ما يؤكده غيره من المؤرخين مثل السخاوى الذى يفهم من كلامه فى حوادث سنة ٨٥٢ هـ أن الرشوة أصبحت السبيل إلى تولى تلك الوظيفة [2] .

ويهمنا فى هذا المقام أن نسلط الضوء على علاقة المحتسب بالأسواق ، فقد كان مسئولا عنها من جميع النواحى الصحية والسعرية ، والكشف عن الغش والسرقة فى الموازين والمكاييل وغيرها ، فقد كان يتعين على جميع الباعة الحضور إلى « دار العيار[3] » بموازينهم ومكاييلهم وصنجهم وتحريرها بواسطة المحتسب ، وكانت الموازين أو الأكيال غير المضبوطة تصادر ويلزم صاحبها بشراء غيرها من دار العيار ، إلا أن ذلك لم يعد يلزم فيما بعد حين خفت صرامة الرقابة ، فأصبح على صاحب الميزان أو المكيال غير المضبوط أن يقوم بإصلاحه فقط .

وكان للمحتسب أعوان يطوفون بالأسواق فيما يشبه الحملات التفتيشية ، للكشف عن نظافة القدور والأوانى التى تباع فيها الأطعمة ، ومراعاة عدم غش البضائع ، ومصادرة وإعدام البضائع الفاسدة ، وتحفل مصادر ذلك العصر بالأمثلة الدالة على مهام المحتسب وعلاقته بالأسواق ، ويضيق بنا المقام عن تتبع الكثير من الأمثلة ، ومن ثم فإننا نسوق بعضها لكشف مهام المحتسب ، فنى سنة ٧٤٢ هـ ، ضبط أحد تجار الطيور المحفوظة بالتمليح (وقد عرف أولئك التجار آنذاك باسم البواردية ،

---

(١) ابن إياس : بدائع الزهور جـ ٣ ص ١٦٥ ، ص ٢٢٣ ، جـ ٥ ص ٢٧ .

(٢) السخاوى : التبر المسبوك : ص ٢٦١ .

(٣) دار العيار : هى الدار التى كانت الموازين والصنج والأكيال تضبط فيها وفقاً لأمثلة قياسية كانت بها ، ولم يكن مسموحاً بأن تباع الموازين والأكيال المستخدمة فى أسواق البلاد إلا فى هذه الدار — أنظر : خطط المقريزى جـ ١ ص ٤٦٢ / ص ٤٦٣ .

ومفردها بواردى) وهو يخفى كميات كبيرة من الطيور الفاسدة ، وأدبه المحتسب وشهره ، كما أعدمت الكمية المضبوطة [١] مما يوضح أن الرقابة الصحية كانت بالفعل إحدى مهام المحتسب .

ويمكن لنا أن نتعرف على المدى الذى كان يمكن أن تصل إليه سلطة المحتسب فى ظل السلاطين الأقوياء ومساندتهم ، فقد حدث أثناء احدى الأزمات الإقتصادية فى عصر السلطان الناصر محمد بن قلاون أن اختفى الخبز ، فختم المحتسب على شون الأمراء ، وأخرج لهم حاجتهم من القمح ، وأمر بأن يباع القمح فى حضوره من الشون بالسعر الذى حدده ، وصار يركب يومياً إلى احدى الشون ، ويبيع منها إلى الطحانين ، وحين بلغه أن بعض سماسرة الأمراء باعوا بسعر أعلى عما حدده ضربهما بالمقارع وأيده السلطان فى ذلك و . . . فلم يتجاسر أحد بعدها من الأمراء أن يفتح شونته إلا بأمر المحتسب[٢] . . . ، وتبدو أهمية المحتسب فى حقيقة أن السلطان المؤيد شيخ ، تولى الحسبة بنفسه سنة ٨١٨ هـ لمواجهة ارتفاع الأسعار[٣] .

وإذا كان المحتسب حازماً فإنه كان يلقى رضاء الناس عنه ، وترحيبهم به بحكم نجاحه فى السيطرة على الأسواق وهو ماحدث سنة ٧٧٨ هـ على سبيل المثال فقد كاد الناس يحملون المحتسب وهو راكب بغلته ، وصبوا عليه كثيراً من ماء الورد ،

---

(١) المقريزى جـ ٢ / ق ٣ ص ٦١٣ الخطط جـ ٢ ص ٩٦ .
(٢) المقريزى : السلوك جـ٢/ق٢ ص ٢٩١/ص٢٩٦ .
(٣) العينى : السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد ص٣٤١ص٣٤٢ . (طوزارة الثقافة سنة ١٩٦٧ م) .

كما أشعلوا له الشموع والقناديل فى شوارع القاهرة وطرقاتها .... ووقفت له المغانى تزفه إذا مر بها[1] » .

وهناك أمثلة تدل على أن بعض من تولوا وظيفة الحسبة لم يكونوا على مستوى الشروط والمواصفات الواجب توافرها فى المحتسب ، ومن ثم خفت قبضة الدولة على الأسواق ، وتلاعب الباعة بالأسعار ، فأصبح المحتسب بالتالى عرضة للتحقير والامتهان فى أحيان كثيرة وتبدى ذلك بوضوح أكثر فى النصف الثانى من عصر المماليك .

وفى بعض الأحيان كان الأمراء المتنافسون يحاولون استمالة جماهير العامة إلى جانبهم ، ويكون المحتسب هو كبش الفداء ، فقد حدث سنة ٧٨٢ هـ ، وأثناء احتدام الصراع على السلطة بين كل من الأميرين برقوق وبركة أن نودى « ... ياعوام إذا كنتم راضين بمحتسبى القاهرة ومصر وإلا عزلناهما ... » وتم عزلهما بالفعل[2] .

وكثيراً ما تعرض المحتسب لغضب العامة بسبب سوء سياسته فى الأسواق من ناحية ، وبسبب انعدام هيبته من ناحية أخرى ففى سنة ٧٧٦ هـ حاول المحتسب تسعير الخبز ، فكانت النتيجة أن تعذر الحصول عليه فى الأسواق مما جعل العامة يهاجمونه مراراً فاختفى بمنزله خوفاً على نفسه[3] . وتعرض المحتسب فى عام ٨٤٨ هـ لهجوم العبيد الذين كادوا أن يفتكوا به فى أوكار الفساد فى بولاق لولا أن سارع بالهرب .

---

(١) المقريزى : السلوك جـ٣/ق١ص٢٢٩ وما بعدها .
(٢) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٣٨٥ .
(٣) المصدر السابق : نفس الجزء ص ٣٩٥ .

وتقدم لنا المصادر نماذج لبعض الشخصيات التى وليت الحسبة دون أن تكون أهلا لها ، مما زاد فى تدهور هيبة المحتسب ، ففى سنة ٧٧٨ هـ خلع على « جمال الدين محمود العجمى» واستقر فى حسبة القاهرة ، فتعرض لسخرية العامة واستهزائهم لأنه كان من فقراء العجم ، وكان يبيع التمر أمام باب المارستان[1] . كما يذكر المقريزى أنه مما زاد الطين بلة أثناء أزمة سنة ٨٢٩ هـ أن متولى الحسبة « ... بعيد عن معرفتها...[2] » كما يذكر فى ترجمة « تاج الدين عبدالوهاب بن الجباس » (ت سنة ٨٢٤ هـ) والذى تولى حسبة القاهرة سنة ٨٠٧ هـ أنه كان « ... عامياً فى هيئة فقيه[3] » ، ويبدو جلياً مدى التدهور الذى لحق بمكانة المحتسب فيما ذكره السخاوى من أنه فى عام سنة ٨٥٣ هـ عرضت الحسبة على الزينى الاستادار « ... فترفع عنها لكون متوليها ليست له فى العظمة نسبة »[4] .

ولم يكن أولئك الموظفون (عرفاء الأسواق — ناظر الأسواق — المحتسب) هم الواجهة الوحيدة أو التعبير الوحيد عن سلطة الدولة فى الأسواق فقد تبدت سلطة الدولة وتدخلها فى شئون الأسواق واضحة فى كثير من التصرفات التى كان أهمها — بطبيعة الحال — الضرائب والمكوس المفروضة على أهل الأسواق أو فى بعض الأعمال التى كانت الدولة ترغم أهل الأسواق على القيام بها .

ففى سنة ٧١٠ هـ — مثلا — أبطل السلطان الناصر محمد بن قلاون عدة ضرائب كانت مفروضة على الأسواق منها « ضريبة نصف السمسرة » التى كان

---

(١) المقريزى جـ٣/ق١ ص ٢٩٢ .
(٢) المصدر السابق : جـ٤/ق ٢ ص ٧١٠ / ص ٧١١ .
(٣) المصدر السابق جـ ٤ / ق ٢ ص ٥٩٨
(٤) السخاوى : التبر المبوك ص ٢٦١ .

أحد ولاة القاهرة قد ابتدعها[1] ، وفى سنة ٧١٠ هـ أيضاً ألغيت ضريبة أخرى كانت تؤخذ من عرفاء الأسواق ، وفى سنة ٧٨٠ هـ ألزم الوزير مقدمى الحجاج باحضار مستندات شراء جمالهم من سوق الجمال «فمن لم يحضر مكس مباشرى سوق الجمال نكل به وغرمه مالا[2] ...» كما ألغيت سنة ٨٥٣ ضريبة « مكس الجلود » التى كانت تجىء من سوق النعال ، ومن سائر الأسواق[3] ، كما نسمع فى عام ٩٠٧ هـ عن فرض ضرائب جديدة على السوقة (أهل الأسواق) فيؤدونها إلى المحتسب فى أول كل شهر[4] .

وتكفى هـــذه الأمثلة التى أوردناها على الضرائب التى فرضتها الدولة على الأسواق فى عصر المماليك ، والواقع أننا لا نقصد فى هذا المقام حصر مثل تلك الضرائب ، لأن ذلك يتطلب أن نفرد له بحثاً مستقلا ، ولكننا نهدف إلى بيان أحد وجوه سيطرة الدولة على أسواق مصر فى تلك العصور .

وعلى كل حال فإن هناك صوراً أخرى لهذه السيطرة ، إذ يبدو أنه كان لابد من

---

(١) كانت ضريبة « نصف السمسرة » تؤخذ من كل من باع شيئاً بما قيمته ٢٪ من ثمن البيع ، وكان يؤخذ نصف الضريبة للسلطان والنصف الآخر للدلال « فصار الدلال يحسب حسابه ، ويخلص درهمه قبل السلطان ... » — انظر . أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . جـ ٩ ص ٤٦ .

(٢) المقريزى . السلوك جـ ٣ / ق ١ ص ٣٤٣/٣٤٤ .

(٣) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٢٦٨

(٤) خصصت إيرادات تلك الضريبة لبعض أمراء العشرات عوضاً عن اقطاعاتهم ، وكانت حصيلة الضريبة حوالى ألفى دينار شهرياً ، وقد ألغيت هذه الضريبة سنة ٩١٠ هـ لتفرض من جديد وتلغى ثانية سنة ٩١٩ هـ ، وقد أعيد فرضها وألغاؤها عام ٩٢٢ هـ انظر — ابن اياس — بدائع الزهور جـ ٤ ص ٢٢ — ٧٧ ، ص ٣٠٤ — ٣٠٥ ، جـ ٥ ص ١٧ .

الحصول على ترخيص رسمى لبناء الحوانيت والسقايف والمصاطب فى الأسواق ، ويبدو أنه نتيجة لانهيار سلطة الدولة فى أواخر عصر المماليك بسبب التدهور الإقتصادى والفساد السياسى ، لم يعد الناس يهتمون بمراعاة مثل هذا القانون ، ففى سنة ٨٢٢ هـ شرع « الأمير يشبك الدوادار » فى توسيع الطرقات والشوارع والأزقة ، وصدر الأمر بهدم « . . . ما وضع فى الشوارع والأسواق بغير طريق شرعى من أبنية وربوع وحوانيت وسقايف . . . ، وغيرها[١]. وفى سنة ٩٠٩ هـ نادى السلطان فى القاهرة « بأن أصحاب الدكاكين والأملاك يقطعون الأراضى من الأسواق والشوارع . . . » وذلك لأن الشوارع قد عليت ، وقد تكررت هذه المسألة فى عهد السلطان الغورى نفسه سنة ٩٢١ هـ ، وقد علق المؤرخ ابن أياس على ذلك ببيتين من الشعر قال فيهما :

فى دولة الغورى رأينا العجب ... وقد حملنا فوق ما لا نطيق
وقد كفى فى عامنا جرى من ... قـــلة الأمن وقطع الطريق[٢]

وكان والى القاهرة يلزم الباعة بكنس الشوارع ورشها بالماء ويعاقب كل من يمتنع عن ذلك ، كما كانت الأوامر تصدر أحياناً بأن يعلق على كل حانوت من حوانيت الباعة بالأسواق قنديل يضىء طوال الليل[٣] . كذلك كان يتعين على أصحاب الحوانيت الواقعة فى طريق دوران المحمل أن يزينوا حوانيتهم قبل ذلك بثلاثة أيام[٤].

ومن مظاهر تدخل الدولة أن تلزم أهل الأسواق بفرش البسط والحصر والصلاة أمام حوانيت الأسواق[٥].

---

(١) ابن أياس . بدائع الزهور ج ٣ ص ١٢٧

(٢) المصدر نفسه ، جـ ٥ ، ص ١٤ .

(٣) المقريزى . السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٨٧٠ ، ص ٨٧٥ .

(٤) القلقشندى ، صبح الأعشى ج ٤ ، ص ٥٧ — ص ٥٨ ، المقريزى الذهب المسبوك ، ص ١١ .

(٥) المقريزى السلوك ج ٢ / ق ٢ ص ٦٥١

وهكذا يبدو واضحاً أن سلطة الدولة كانت موجودة فى أسواق مصر فى عصر المماليك ، واتخذت لنفسها أشكالا متعددة ، بداية بموظفى الدولة المسئولين عن الأســـواق ، وانتهاء بالأعمال التى كانت الدولة تجبر أصحاب الحوانيت على القيام ، وفى الصفحات التالية سنلاحظ فى حديثنا عن حركة الأسواق والعوامل المؤثرة فيها مزيداً من صور تدخل الدولة سواء من حيث طرح البضائع على التجار ، أو وضع نظام سعرى جديد ، أو سك عملات أو تحديد ثمنها ... الخ .



(٣)

العوامل المؤثرة فى حركة الأسواق

تأثرت حركة أسواق مصر فى عصر سلاطين المماليك فى مدها وجزرها لعدة عوامل متباينة ، وكان لبعض تلك العوامل آثارها السلبية تماما على حركة الأسواق المصرية آنذاك ، فانكمش حجمها ،كما توقفت حركة البيع والشراء فى تلك الأسواق وارتفعت أثمان البضائع فيها ، فضلا عما نتج عن ذلك بالضرورة من كساد . وتتصل بعض تلك العوامل والأسباب المؤثرة فى حركة الأسواق فى تلك العصور بالدولة من حيث اجراءاتها الاقتصادية المختلفة (مثل نظام طرح البضائع ، والتسعير وسك العملات . . الخ) ومن حيث الأحوال السياسية الداخلية ، وحالة الأمن فى البلاد ، كما يتصل البعض الآخر من تلك العوامل والأسباب المؤثرة فى حركة الأسواق بالأحوال الطبيعية مثل هبوط النيل أو تأخر الفيضان وأنتشار الأوبئة والطواعين التى عرفتها مصر بكثرة فى تلك العصور .

ومن بين العوامل المؤثرة فى حركة لأسواق والتى تتصل بالدولة آنذاك نظام طرح البضائع ، وكان هذا النظام من أهم العوامل التى تركت آثارها السلبية على التجار قرا لحل مشاكلها المالية ، ويمكن أن نستدل من خلال المصادر التاريخية

المتاحة على مدى ما كان هذا النظام يحمله في طياته من المآن ومؤشرات دالة على مدى تدخل الدولة في حركة الأسواق الداخلية من جهة، وما كان ينتج عن ذلك النظام من آثار سلبية من جهة أخرى، وتقوم فكرة نظام طرح البضائع التي كانت تختلف وتتنوع تنوعا كبيرا ما بين الابقار والماشية والأقمشة والثياب والفراريج والزيت والعسل والأقصاب ... وما الى ذلك — نقول ان نظام طرح البضائع هذا قام على أساس أن تطرح الدولة البضائع المتوافرة لديها لسبب أو لآخر على التجار أي أن تفرضه عليهم بالسعر الذي تراه مناسبا، وبالكمية التي تريدها بغض النظر عن حاجة الأسواق لهذه البضائع أو عدم حاجتها إليها، كما أن التاجر من ناحية أخرى لم يكن يتمتع بحق الرفض أو حق المساومة على السعر المفروض من قبل الدولة .

أما عن مصادر تلك البضائع التي كان سلاطين المماليك يطرحونها على التجار فأنها تنوعت ما بين الهدايا الواردة صحبة السفارات التي كان يرسلها الملوك والحكام والأمراء والسلاطين المعاصرن لسلاطين المماليك في مصر، والأسلاب والغنائم حصلت عليها الجيوش أو التي غنمها رجال الأسطول (الذين عرفوا باسم المجاهدين) في غاراتهم على سواحل الدول المعادية، كما أن الحملات التأديبية التي كان يجردها السلاطين من حين لآخر ضد العربان لا سيا في صعيد مصر كانت تعود بأعواد كبيرة من الماشية والأغنام والأبقار التي كانت تطرح على التجار، وفضلا عن ذلك فان نظام طرح البضائع كان يقوم أحيانا على أساس احتكار الدولة لبضاعة بعينها فقد أبطل الناصر محمد بن قلاون سنة ٧١٠ هـ « ... ما كان مقررا من طرح الفراريج ... » ويبدو من خلال للنص الذي أوردة المؤرخ أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى أنة كان يوجد بكل اقليم ضامن مهمته طرح الفراريج على الناس « ... ولا يقدر أحد يشتري فروجا الا من الضامن ... » كما يذكر أبو المحاسن

أن الإيراد الناتج عن احتكار تجارة الفراريج (الدجاج) وطرحها على التجار كان يخصص للمقطعين والمرتبات [1].

ويبدو أن ذلك الاجراء الاقتصادى — نظام طرح البضائع — كان يتبع من حين لآخر نتيجة لرغبة الدولة فى مواجهة متاعبها المالية مثل دفع مرتبات المماليك (النفقة) . أو غير ذلك ومن ثم تقوم بطرح عدة بضائع من أصناف الخاص على التجار وتلزمهم بحل أثمانها مما يسبب لهم العناء الشديد [2] ،ومن المنطق أن يحاول التجار تعويض ما تكبدوه من أموال فى هذه البضائع المفروضة عليهم فضلا عن تحقيق نسبة من الربح ، وهو ما كان يترك أثره السلبي على حركة الأسواق ويؤدى بالضرورة إلى إرتفاع الأسعار ، بل كان يؤدى إلى اغلاق الأسواق لعدة أيام فى بعض الأحيان .

ويتضح من النصوص التاريخية المتاحة أن أسلوب الحكام وكبار الأمراء فى معاملة التجار وفقا لنظام طرح البضائع ، وما كان ذلك يسببه لهم من مضايقات كان يجعلهم يتمنون الموت لأنفسهم فى بعض الأحيان [3]

---

(١) أبو المحاسن النجوم الزاهرة جـ ٦ / صـ ٤٧

(٢) المقريزى : السلوك جـ ٣ / ق ١ صـ ٢٩٥.

(٣) يذكر المقريزى (السلوك جـ ٤ / ق ٢ صـ ٦٣٨) أن الأمير « أرغون شاه » جمع الجزارين بعد عودته من الصعيد حيث كان يقوم بحملة تأديبية هناك وأخرب عددا من بلدان الصعيد وجلب عددا كبيرا من الابقار سنة ٨٢٦ هـ ، والزم كلا من الجزارين بشراء عدد معين من الابقار بسعر حدده لهم وفى ساحل إنبابة (ساحل امبابة حيث كان ميناء القاهرة النهرى) نزل التجار إلى مركب ليعبروا النيل وهم يضجون بالشكوى . . . وأخذوا يدعون الله على أنفسهم حتى =

وفى سنة ٨٢٧ هـ عاد بعض المجاهدين من حملة لهم بعد مهاجمة سواحل قبرس ، وكان مما غنمره كميات كبيرة من الجوخ ، أرسل منها إلى السلطان برسباى مائة وثلاث قطع طرحت كلها على التجار وفقاً للسعر الذى حدده السلطان كما حدث فى سنة ٨٢٩ هـ بعد الاستيلاء على قبرس وأسر ملكها جانوس أن أمر السلطان برسباى بجمع التجار لشراء الغنائم فتعطلت أسواق القماش حينئذ . . . . من البيع عدة أيام لاشتغال التجار بشراء الغنائم[1] . وهو الأمر الذى يوضح لنا كيف كانت الدولة تلزم التجار بشراء غنائم الحرب ، وكيف كان ذلك الإجراء يستلزم وقتاً طويلا وجهداً قد يضطر التجار إلى أغلاق حوانيتهم مما كان يترك آثاره السلبية بالتالى على حركة أسواق مصر فى تلك العصور ، ويؤيد ذلك أيضاً ما حدث سنة ٩١٧ هـ حين طرح السلطان قنصره الغورى على جميع التجار أنواعاً مختلفة من الملابس ، كما طرح على أهل الأسواق . . . . زيتا وعسلا وزيتا وأصناف بضائع يخسرون فيها الثلث . . . ، وصاروا يستحثونهم فى سرعة أداء الثمن من أجل نفقة المماليك وكانت النتيجة أن هرب التجار وأغلقت الأســـواق ، وظلت كذلك عدة أيام[2] .

وهكذا فإن نظام طرح البضائع كاجراء اقتصادى تعسفى من قبل الدولة سبب كثيراً من المتاعب للتجار كما كان من عوامل إنكماش حركة الأسواق الداخلية فى

= يغرقهم ولا يجيبهم حتى يأخذوا هذه الابقار ليستريحوا ا هم فيه من الغرامات والخسارات وتحكم الظلمة فيهم بالضرب والسب والاهانة . » .

(١) المقريزى السلوك جـ ٤ ق ٢ ص ٦٧٢/٧٢٦ ص ٧٢٨

(٢) ابن اياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ٢٤٢ .

مصر آنذاك . بيد أننا يجب أن نلاحظ أمراً هاماً فى هذا الصدد وهو أن نظام طرح البضائع لم يكن وسيلة الدولة الوحيدة فى مواجهة متاعبها المالية . كما أن الدولة من ناحية أخرى كانت تكثر من اللجوء إلى ذلك الإجراء فى فترات الضعف والتدهور الاقتصادى لا سيما فى الطور الأخير من أطوار حياتها ، ويؤكد ذلك ما ذكره المقريزى فى حوادث سنة ٨٢٩ هـ حين أمر السلطان برسباى بنزع الأمراء والأعيان من الحمايات وحيث رنوكهم[1] عن الحوانيت والطواحين والمعاصر . . . . حتى يتمكن مباشرو السلطان من رمى البضائع ما بين سكر وأرز وغير ذلك . . . فشمل الضرر كثيراً من الناس لما فى ذلك من الخسارة فى أثمانها . . [2] ، ويستفاد من كلام المقريزى أن بعض كبار الأمراء وأعيان الدولة كانوا يقومون بفرض حمايتهم على بعض الحوانيت وأصحاب الحرف مقابل امتياز معين ، وكان وجود رنك الأمير أى شارته رمزاً للحماية التى يسبغها الأمير على ذلك الحانوت يحمى صاحبه من قبول البضائع التى كانت الدولة تطرحها على التجار وأرباب الأسواق وفقاً لنظام طرح البضائع ، ولكن رغبة السلطان برسباى فى الحصول على الأموال من أى وجه من الوجوه جعلته يلغى تلك الحمايات . وفى سنة ٨٢٣ هـ حاول الأستادار أن يطرح السكر الذى كان السلطان يحتكر صناعته والاتجار فيه على الباعة فأغلقوا حوانيتهم وفروا[3] .

وفيما يتعلق بالدولة من العوامل ذات التأثير على حركة أسواق مصر حينذاك

---

(١) الرنوك . ومفردها الرنك شارة كان يضعها سلاطين المماليك وأمراؤهم على دروعهم ومنشآتهم وقد تميز كل منهم برنك خاص .
(٢) المقريزى . السلوك جـ ٤ / ق ٢ ص ٦٣١ .
(٣) المصدر نفسه جـ ٤ / ق ٢ ص ٨٢٤ .

فإن نظام طرح البضائع لم يكن هو العامل الوحيد فى هذا المجال ، فقد اتخذ تدخل الدولة فى حركة الأسواق أشكالا أخرى مغايرة ذكرنا بعضها فى الصفحات السابقة ويبقى أن نذكر نظام التسعير الذى كانت الدولة تلجأ إليه كاجراء لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية أو للحد من ارتفاع الأسعار .

ومن الناحية القانونية النظرية اختلف الفقهاء حول شرعية نظام التسعير ، فبينما قال البعض أنه يحرم على المحتسب التسعير فى كل وقت ، أجاز البعض الآخر التسعير فى زمن الغلاء ، كما رأى البعض أن التسعير يجوز فى حالة ما إذا كانت البضاعة الخاضعة للتسعير من إنتاج البلاد وليست من الواردات[1] . وعلى أية حال فإننا نستطيع من خلال الأمثلة التى تمدنا بها المصادر التاريخية أن نستنتج أن التسعير قد طبق بالفعل بقصد الحد من ارتفاع الأسعار ، بيد أنه تميز — كغيره من الإجراءات الاقتصادية آنذاك — بالعشوائية والارتجالية ، إذ أن الدولة كثيراً ما لجأت إلى ذلك الإجراء لحل مشاكل الأسواق والأسعار .

وتمدنا المصادر التاريخية بالأمثلة الدالة على أن الدولة ظلت تلجأ إلى ذلك الإجراء من حين لآخر طوال تاريخها خصوصا فى أوقات الأزمات الاقتصادية الناتجة عن هبوط مستوى فيضان النيل أو غيره من الأسباب ، على أننا يجب أن نلاحظ أن الدافع إلى التسعير كان يختلف من وقت لآخر ، ذلك أنه بينما كان فى أوائل عصر الدولة الذى تميز بالقوة والازدهار هو الرغبة فى تخفيف وطأة الأزمة

---

(١) السبكى . معيد النعم ومبيد النقم ص ٩٢

الاقتصادية (كما حدث فى عهدى الظاهر بيبرس ، والناصر محمد بن قلاون)[1] فقد تمثل دافع السلطان تنموه الغورى فى أواخر عصر سلاطين المماليك فى القيام بمحاولاته الكثيرة للتسعيرة فى خوفه من تمرد المماليك الجلبان وغضبهم حيث كانوا قد بدأوا يتدخلون فى شئون الأسواق[2] .

ويجب أن نلاحظ أيضاً أن نظام التسعيرة كان يأتى بنتائج عكسية لما كان مرجوا منه فى بعض الأحيان كما حدث سنة ٦٦٣ هـ فى عصر السلطان الظاهر بيبرس وهنا لجأ السلطان إلى وسيلة أخرى أتت ثماراً إيجابية أنعكست على حالة الأسعار بالاسوق ، إذ أمر السلطان بفتح الاهراء والشون السلطانية والبيع منها للناس فهبطت الأسعار[3] . وكان بعض

---

(١) حدث سنة ٦٦٣ هـ أن أمر السلطان الظاهر بيبرس بالتسعير حين هددت الناس مجاعة اضطرتهم إلى أكل ورق اللفت والكرنب ، وما شابهها ، ولكن النتيجة جاءت عكسية تماما فاشتدت الأزمة ضراوة ، فأمر السلطان ببيع الغلال من مخازنه وشونه — (أنظر . المقريزى . السلوك جـ ١ / ق٢ ص ٥٠٦ — ٥٠٧) كما حدث سنة ٧٤٥ هـ أن قبض المحتسب والوالى على عدد كبير من الباعة والتجار وضربوهم بالمقارع وشهروهم ، ثم سعرت الغلال — (أنظر . المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩) .

(٢) يذكر ابن أياس فى حوادث سنة ٩١٩ هـ وسنة ٩٢٢ هـ (قبل وبعد موت السلطان الغورى) . أن عدة محاولات قد جرت للتسعير شملت كل البضائع والمأكولات حتى الكنافة بسبب خوفه من المماليك الجلبان — (أنظر ابن اياس بدائع الزهور جـ ٣ ص ٣٣٨ ، جـ ٥ ص ٦ — ٧ ، ص ٨١) .

(٣) المقريزى . السلوك جـ ١ / ق ٢ ص ٥٠٦ / ص ٥٠٧ .

المماليك يحجزون الغلال فى شونهم مدة طويلة ثم يبيعونها بعد أن تكون الأسعار قد ارتفعت ، فقد حدث سنة ٨٥٤ هـ أن قلت الغلال المطروحة فى الأسواق وظل الحال كذلك حتى عام ٨٥٥ هـ وتضاعفت الأسعار عما كانت عليه فى العام السابق ، وهنا بدأ السلطان — مثل سائر التجار — يبيع من مخزونه بسعر يضمن له مكسباً وفيراً [1] .

وهكذا يتضح لنا أن سلاطين المماليك كانوا يتدخلون فى أسعار البضائع ولا نجد فى هذا المقام ضرورة لإيراد المزيد من الأمثلة الدالة على ذلك لأنها كثيرة ومتواترة فى المصادر بدرجة كبيرة . وكما كان التسعير وسيلة من وسائل التحكم فى الأسعار ، فقد كان احتكار السلاطين والأمراء الغلال سلاحاً يمكنهم من التحكم فى أسعار الغلال خصوصاً إبان الأزمات والمجاعات ، وينبغى أن نلاحظ أن سلوك سلاطين المماليك فى بداية عصر دولتهم عموماً ، وفى عهود السلاطين العظام منهم خصوصا كان مغايراً لسلوك سلاطين النصف الثانى من ذلك العصر ، فبينما كان بيبرس الأول ، والناصر محمد بن قلاون يهتمان بتخفيف حدة الأزمة والحد من ارتفاع الأسعار ، كان السلاطين الأواخر يهتمون بأن يحققوا لأنفسهم مزيداً من المكاسب على حساب الناس فى ظروف الأزمة التى كانت تساعدهم على فرض الأسعار التى تلائمهم .

وكانت الضرائب الطارئة التى فرضها سلاطين المماليك على أسواق مصر آنذاك تتائج لاتقل من حيث ضررها عن تأثير الاجرائين السابقين ، إذ تمين على التجار

(١) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٣٤٦ / ص ٣٦٧ .

وأرباب الأسواق أن يقوموا بدفـــع الضرائب الطارئة التى كانت الدولة تفرضها عليهم من آن لآخر ولأسباب متنوعة ، وتزايدت مثل هذه الضرائب حين كانت اقتصاديات البلاد آخذة فى التدهور فى الوقت الذى تعين على الدولة أن تبحث عن موارد جديدة لسد نفقاتها ومواجهة أعباء الانفاق على الجيش والمماليك بصفة خاصة ، ومن الطبيعى أن تساهم مثل تلك الضرائب فى أرتفاع الأسعار من جهة ، وزيادة محاولات الغش فى الموازين والمكاييل والمقاييس من جهة ثانية وهو ماتوضحه لنا المصادر التاريخية .

وكانت بداية مثل هذه الاجراءات فى عهد السلطان « المعز أيبك » ، فإنه حين أنفرد بالحكم سنة ٦٥٠ هـ اتخذ « الأسعد شرف الدين هبة الله بن صاعد بن وهيب الفائزى» ـــ وهو من مسالمة الاقباط ـــ وزيراً له وأحدث ذلك الوزير عدة ضرائب سماها الحقوق السلطانية والمعاملات الديوانية[1] كما حدث سنة ٦٩٩ هـ أن فرضت ضريبة جديدة مقدرها خروبة[2] عن كل أردب غلال يدفعها المشترى ، كما فرضت ضريبة أخرى عرفت باسم « نصف السمسرة » ـــ وهى ضريبة كانت تفرض بواقع ٢٪ من ثمن المبيعات على اختلاف أنواعها ـــ وكان نصف هذه الضريبة يحمل إلى الديوان السلطانى بينما كان الدلال أو المنادى يأخذ لنفسه النصف الآخر وكان طبيعياً أن يلجأ الدلالون إلى كافة الوسائل المتاحة لتحصيل هذه الضريبة حتى يضمن نصيبه منها قبل نصيب الديوان السلطانى مما كان يؤدى بالتداعى

---

(١) المقريزى . السلوك جـ ١ / ق ٢ ص ٣٨٤ .

(٢) الخروبة . وجمعها خراريب قطعة صغيرة من النقود النحاسية قيمتها عشر درهم .

إلى رفع الأسعار ، وما ينتج عنها من كساد الأسواق ، وكانت إيرادات هذه الضريبة تخصص للانفاق فى أغراض عسكرية إذ يذكر المقريزى[1] أنه استخدم من أيرادها نحو ماتى فارس ، وقد أبطل الناصر محمد بن قلاون تلك الضريبة سنة ٧٠٤ هـ[2] .

وكانت أسواق البلاد تعانى من أمثال تلك الضريبة وغيرها من الضرائب التى تزداد فى أعدادها وفى قيمتها على مر السنين حتى أصبح المعاصرون يطلقون عليها أسم « المظالم » تعبيراً عن رأيهم فيها . ومن ناحية أخرى أصبحت هـــذه الضرائب أما شهرية (مشاهرة) أو أسبوعية (مجامعة) ، وهو الأمر الذى ترك آثاره الوبيلة على أحوال الأسواق والتجارة الداخلية بوجـــه عام فى ذلك العصر ، ومن الأمور ذات الدلالة فى هذا المقام ماذكره السخاوى فى حوادث سنة ٨٤٧ هـ « . . كثر التطفيف فى الموازين والغش فى البضائع ، وفشى ذلك فشوا منكراً ، وطمع السوقة لما جعل عليهم من الرواتب الشهرية والجمعية . . »[3] وهو ما يتأكد من كلام المؤرخ أبن أياس عن مرحلة لاحقة أى فى السنوات الأخيرة من ذلك العصر . ففى سنة ٩٠٧ هـ ، أحتاج السلطان الغورى إلى بعض الأموال فبدأ يفرض « مغارم » جديدة على الناس « . . . فحصل لهم بسبب ذلك الضرر الشامل وتعطلت الأسواق من البيع والشراء ، وغلقت غالب دكاكين القاهرة[4] » .

---

(١) المقريزى . السلوك جـ ١ / ق ٣ ص ٨٩٩ .
(٢) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ١٧ .
(٣) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٧٧ .
(٤) أبن أياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ١٦ .

أما عن وجوه إنفاق مثل هذه الضرائب الطارئة (المغارم والمظالم على حد تعبير ذلك العصر) فقد كانت تختلف وتتنوع حسب الظروف ، إذ كان بعضها يخصص لبعض الأمراء عوضاً عن إقطاعاتهم[1] ، وكان من طبيعة الأمور أن ترتفع أسعار البضائع وتتأثر حركة الأسواق الداخلية نتيجة لهذه الضرائب الشهرية التى فرضت على أرباب الأسواق .

ومن خلال متابعة حوادث السنوات الأخيرة من عصر سلاطين المماليك خصوصاً الفترة ما بين عام ٩٠٧ هـ وعام ٩٢٢ هـ سنلاحظ أن هذه الضرائب التى فرضت على الأسواق والتجار ، والتى كانت جبايتها منهم تتم بصفة دورية كل شهر أو كل أسبوع تأرجحت ما بين الفرض والإلغاء عدة مرات ، وهو ما يشير إلى طبيعة السياسة العشوائية للدولة آنذاك[2] .

وعلى أية حال فإن مثل الضرائب كانت تدفع الباعة والتجار إلى رفع الأسعار حتى تصل عدة أضعاف فى بعض الاحيان ، دون خشية أوخوف من العقوبة لانهم

---

(١) يذكر ابن اياس (بدائع الزهور . جـ ٤ ص ٢٥) إن إيراد الضرائب التى فرضها المحتسب على أرباب الأسواق وكانت تؤدى كل شهر ، وعرفت باسم « مقرر الحسبة » كان حوالى ألفى دينار أوأكثر شهريا .

(٢) فى سنة ٩١٠ هـ نودى بأبطال مقرر الحسبة ، ثم إعيد فرضها ، وفى عام ٩١٩ هـ أمر السلطان بالغاء ... المشاهرة والمجامعة وأبطال المكوس قاطبة ... وكان ايرادها السنوى يزيد على الاربعين ألف دينار وفقاً لتقديرات ابن اياس ، وكان ذلك الإيراد مخصصاً لبعض الأمراء تعويضاً عن إقطاعاتهم ، وفى عام ٩٢٢ هـ يعود السلطان لفرضها ثم يلغيها مرة أخرى فى نفس العام — أنظر (ابن اياس . بدائع الزهور . جـ ٤ ص ٧٧ ، ص ٣٠٤/ص ٣٠٥ ، جـ ٥ ص ٦/ص ٧ ، ص ١٧)

كانوا يجدون العنت والعنف فى تلك الضرائب الطارئة التى تزايد عبؤها على كاهلهم على مر السنين . كما أنها من ناحية أخرى دفعت الباعة إلى الغش فى الموازين والمكاييل وتنوع المبيعات رغبة فى تعويض الأموال التى غرموها للدولة من جهة ، وتحقيقاً لمزيد من الارباح من جهة ثانية ، والنتيجة أن تقفز الاسعار ، ويظهر إلى الوجود ما نسميه «السوق السوداء» على حد تعبيرنا المعاصر ، ويتزايد الضغط على المستهلك العادى مما يدفعه إلى الإقتصار على شراء الضروريات فقط ، ومن ثم تنكمش الاسواق من حيث حركتها ومن حيث حجمها وعددها على حد سواء ، كما تسيطر على السوق الداخلى حالة من الكساد . ويكفى أن نشير إلى ما حدث من إضمحلال الاسواق وهو ما أشرنا إليه فى الصفحات السابقة من هذا البحث للدلالة على تدهور السوق الداخلى فى مصر فى عصر سلاطين المماليك الجراكسة .

وثمة من أنواع الضرائب الطارئة ماكان يفرض لمواجهة بعض الأضرار التى تسببها الظواهر الطبيعية مثل فيضان النيل أو إصلاح الطرقات ، وكان أرباب الأسواق يتحملون جزءاً من أمثال تلك الضرائب مثل سائر الناس ، وربما يغلق الناس حوانيتهم ويذهبون للمشاركة فى بناء الجسر أو فى أعمال الحفر وما إلى ذلك [1] كما كانت الدولة تلزم أصحاب الحوانيت بالمساهمة فى نفقات إصلاح الطرق

---

(١) حدث على سبيل المثال أن تقطعت جسور النيل فى منية الشيرج وقليوب سنة ٧١٧ هـ وغرقت الأراضى وتلفت الزراعات ، وفر سكان هذه المناطق وتلفت أموالهم وغلالهم ، فركب متولى القاهرة ، وغلق سائر الحوانيت والأسواق وأخذ الناس والعسكر لتدارك ما بقى من الجسور — أنظر (المقريزى . السلوك - جـ ٢/ ق ١ ص ١٧٣) كما حدث سنة ٧٤٩ هـ أن أرادت الحكومة بناء جسر على النيل بسبب جفاف مياة النهر تجاه القاهرة وقلة مياه الشرب وإرتفاع أسعارها وفرض على كل حانوت من حوانيت القاهرة درهماً للمساهمة فى نفقات السد بجانب الفئات والطوائف الأخرى (أنظر . المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ٣ ص ٧٦٣) .

في بعض الأحيان [1] ، وهنا يجدربنا أن نلاحظ ان مثل تلك الضرائب التي كانت تفرض لبناء الجسور أو أصلاح الطرق وما إلى ذلك لم تكن تشكل عبئاً على التجار ، ومن ثم كان تأثيرها ضئيلا ومؤقتاً على حركة الاسواق ذلك أن الظروف التي فرضتها كانت مؤقتة ، وبالتالي تتم جبايتها مرة واحدة ، بينما كانت ضرائب المشاهرة والمجامعة (أي تلك التي كانت تؤدى شهرياً أو أسبوعياً) تمثل عبئاً حقيقياً على كواهل التجارة وأرباب الأسواق ، وكانت تترك بالتالي آثارها السلبية على حركة الأسواق الداخلية .

وكانت الدولة أو كبار الأمراء يلجأون أحياناً إلى بعض الإجراءات التي تترك آثارها على السوق الداخلى وعلى مستوى الأسعار ، وكان أحتكارهم لبعض البضائع من بين تلك الإجراءات ، حتى أصبحت هناك بعض التقاليد السيئة تتحكم فى سعر السوق ، خصوصاً منذ بدأ إنهيار الدولة الإقتصادى مع بداية القرن التاسع الهجرى (ق ١٥ م) فمنذ أوان زيادة النيل تطلق الإشاعات فى البلاد بإنخفاض مستوى الفيضان رغبة فى رفع سعر الغلال . ... فيأخذ كل أحد فى شرائها ويمسك أربابها ما بأيديهم منها لا سيما أهل الدولة فيرتفع لذلك سعرها [2] ، ومن البديهى أن أحتكار سلعة ما يجعل السوق تحت رحمة المحتكر ، وفى أواخر عصر سلاطين المماليك إزداد إتجاه ، أهل الدولة ، إلى إحتكار السلع وضوحاً وهو ما ترك أسوأ الأثر على التجارة الداخلية والأسواق حينئذ .

---

(١) السخاوى . التبر المسبوك . ص ٣٦ .

(٢) المقريزى . (السلوك جـ ٤ / ق ٢ ص ٩٢٠) ويذكر المقريزى أيضاً (السلوك . جـ ٢ / ق ٣ ص ٨٠٩) أن أهل الإسكندرية قدموا شكواهم من أن والى المدينة ضمن دكاكين العطر ، ومن إحتكار أحد الحوانيت لبيع النشا ، وآخر لبيع الأشربة ، كما يشير المقريزى فى موضع آخر (السلوك جـ ٤ / ق ٢ ص ٦٤٨ ، ص ٦٥٥ ص ٦٩١) إلى إحتكار السلطان برسباى لصناعة السكر وتجارته .

ومن ناحية أخرى كان قانون العرض والطلب يتحكم فى الأسعار والأسواق ، وحركة البيع والشراء[1] ، وكان احتكار الدولة لنوع ما مظهراً من مظاهر خضوع السوق لقانون العرض والطلب ، كما أن شراء الدولة لنوع من المبيعات بالأسعار التى تحددها كان يتسبب فى هرب التجار من ناحية ، كما يسبب اختفاء هذه السلعة من الأسواق من ناحية أخرى[2] .

وهكذا فإننا نستطيع أن نقرر بإطمئنان أن الإجراءات الاقتصادية التى اتخذتها الدولة فى عصر سلاطين المماليك — سواء كانت فى صورة ذلك الكم المتزايد من الضرائب الطارئة الشهرية والأسبوعية أو الأموال التى تجبى للمساهمة فى أحد المشروعات العامة كالجسور ، أو احتكار بضاعة بعينها ... ألخ — أتصفت بالعشوائية من ناحية ، كما استهدفت مصلحة السلطان والدولة على حساب الناس من ناحية ثانية . ومن ثم كان طبيعيا أن تتدهور الأسواق فى حركتها أو من حيث إعدادها ، وأحجامها فى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك ، بيد

---

(١) كان من أسباب إنخفاض أسعار الغلال سنة ٨٢٦ هـ أن الأمير شمس الدين أرغون شاه الأستادار خرج إلى نواحى الغربية والبحيرة وارغم الأهالى على بيع ما لديهم من الغلال حتى يقدموا له ما طلبه من أموال ، وبذلك كثرت الغلال فهبطت أسعارها فى الأسواق — أنظر (المقريزى . السلوك جـ ٤ / ق ٢ ص ٦٣١) .

(٢) اختفى اللحم من الأسواق سنة ٨٢٩ هـ لأن المطابخ السلطانية كانت تستهلك أثنى عشر ألف رطلا من اللحم يومياً ، ومنع الوزير التجار من رفع السعر لرغبته فى تحقيق مكاسب خاصة ، كما اقتنى اغناما كثيرة ، وصار يفرض على التجار أثمانا بخسة فامتنع أجار الأغنام عن الحضور بها إلى الأسواق خوفا من الخسارة (المقريزى . السلوك . جـ ٤/ق ٢ ص ٧٠٩) .

أن تدهور الأسواق يعتبر جانبا من جوانب التدهور العام الذى أصاب الدولة وعجل بنهايتها . وثمة جانب آخر يتصل بتدهور الأسواق اتصالا وثيقاً ، ألا وهو تدهور النظام النقدى للدولة ، وهو التدهور الخطير الذى جعل الفلوس النحاسية هى القاعدة النقدية التى تنسب إليها الأسعار بدلا من الدنانير الذهبية ، والدراهم الفضية ، بل أن هذه الفلوس النحاسية أيضاً لحقها الغش والتزييف ، كما هربت إلى خارج البــــلاد ، واستخدمت فى صناعة القدور ونحوها تحقيقاً لمكاسب أكبر .

ومن الأمور المنطقية أن يكون للنظام النقدى أثره الخطير على حركة أسواق مصر فى عصر سلاطين المماليك ؛ فحين كانت الدولة قوية ومزدهرة ، كان رصيدها من الذهب والفضة كبيراً ، وكان النظام السعرى ، ونظام النقد يقوم على أساس قاعدة ذهبية وفضية ، وحين ظهرت الفلوس النحاسية لتحل محل الذهب والفضة كان ذلك إيذانا ببدء تدهور الدولة واضمحلالها[1] ، وفى الحالتين بدا

---

(١) يقدم لنا المقريزى (السلوك جـ ٤/ق ٢ ص ٩٤١/ص ٩٤٤) تقريراً متكاملا عن بداية تدهور النظام النقدى واستمراره فى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك فى النص التالى : .. وكان من خبر ذلك أن الفلوس الجدد لما ضربت فى سنة ٧٥٩ هـ حمل زنة كل فلس منها مثقال على أن الدرهم الفضة المعاملة يعد فيه منها أربعة وعشرون فلسا ، فكانت زنة القفة الفلوس مائة وثمانية عشر رطلا عنها خمسمائة درهم من الفضة الظاهرية معاملة مصر والشام ، والمثقال الذهب الهرجة المضروب بسكة الإسلام يصرف بعشرين درهما من هذه الدراهم ، ويزيد تارة ثمن درهم على العشرين درهما ، وتارة ربع درهم عليها ، ثم تزايد صرف الدينار فى آخر الأيام الظاهرية برقوق حتى بلغ نحو خمسة وعشرين درهما ، وكان النقد الرائج بديار مصر والشام الفضة المذكورة ويعمل ثلثها نحاس وثلثاها فضة ، ثم يلى الفضة المذكورة فى المعاملة الذهب المختوم الإسلامى ولا يعرف دينار غيره ، =

. . . .

ـــ وكانت الفلوس أولا إنما هى برسم شراء المحقرات التى وتبلغ قيمتها درهم ، فلما كانت الأيام الظاهرية برقوق وقام بتدبير الأموال الأمير جمال الدين محمود بن على بن أصفر عينه ، استادار أكثر من ضرب الفلوس الجدد المذكورة حتى صارت هى النقد بديار مصر وقلت الدراهم ، فلما كانت الأيام الناصرية فرج بن برقوق حسن فى دولته أمر نقود مصر وكادت تختفى الدراهم الفضة المعاملة التى من الفلوس التى يعد عن كل درهم منها أربعة وعشرون فلسا ، وزاد سعر الذهب وراج منه الدينار الافرنتى وهو ضرب الفرنج حتى عدمت الدنانير الذهب الهرجة المختومة بسكة الإسلام وبلغ الدينار الافرنتى المذكور مائتين وستين درهما من الفلوس المذكورة ، وفسدت مع ذلك هذه الفلوس ، فعملت كل قنطار مصرى — وهو مائة رطل مصرية — بستمائة درهم ، وصارت معاملة الناس بها فى ديار مصر كلها بالوزن لا بالعدد فيحسب فى كل رطل منها ستة دراهم ، وصارت قيم الأعمال وثمن المبيعات كلها جليلها وحقيرها وأجرة البيوت والبساتين وسجلات الأراضى ومهور النساء وسائر انعامات السلطان إنما هى بالفلوس ، وصار النقدان اللذان هما الذهب والفضة ينسبان إلى هذه الفلوس فيقال كل دينار بكذا أو كذا من الفلوس ، وكل درهم من الفضة ان وجد — ولا يكاد يوجد — بكذا من الفلوس فلم يبق الناس بديار مصر سوى الفلوس ثم بعد الفلوس الذهب الافرنتى أو الذهب السالمى أو الذهب الناصرى ، وهــــو بأنواعه إنما ينسب إلى الفلوس ، وصار الذهب مع ذلك أصنافا . الهرجة وهو قليل جداً ، والافرنتى وهو من الذهب النقد الرائج ، والسالمى وهو دنانير ضربها الأمير يلبغا السالمى استادار زنتها مثقال كل دينار ، والناصرى وهى دنانير ضربها الملك الناصر فرج بن برقوق .

فلما كانت الأيام المؤيدة شيخ ضرب دراهم عرفت بالمؤيدية تعامل بها الناس عدداً مدة أيامه وحسن موقعها من الناس فصارت النقود بمصر الفلوس ، والذهب بأنواعه ، والفضة المؤيدية ، والنقد الرائج منها إنما هو الفلوس وإليها تنسب قيم الإعمال وثمن المبيعات كما تقدم . ـــ

تأثير النظام النقدى واضحاً للغاية على حركة الأسواق ومستوى الأسعار .

ورغم ما تحمله المصادر التاريخية من المؤشرات الدالة على تدهور النظام الاقتصادى فى الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك بصفة عامة ، وكساد التجارة والأسواق الداخلية بصفة خاصة ، فإن الأمر لم يقتصر على حلول الفلوس عل الذهب والفضة كقاعدة لنظام الأسعار ، بل أن محاولات تزييف هذه الفلوس

= فلما كانت الأيام الإشرفية برسباى رد الدراهم إلى الوزن، وأبطل المعاملة بها بالعدد فانه كثر قص المفسدين منها فتمنت الناس فى أخذها ، وأستمرت المعاملة بالدرهم وزنا ، وضرب أيضاً دراهم اشرافية يصرف كل درهم وزنا بعشرين درهماً من الفلوس ، ثم تزايد سعر الفلوس حتى بلغ كل قنطار منها ألفا وثمانمائة فتعامل الناس بها من حساب كل رطل بثمانية عشر درهماً من الفلوس [يلاحظ هنا الإرتفاع المطرد فى سعر الفلوس من درهمين أو درهم ونصف للرطل إلى ستة دراهم فثمانية عشر درهماً ، وهو ما يشير بوضوح إلى إرتفاع سعر النحاس ضمن سائر الانواع التى أرتفعت أسعارها بسبب التدهور الإقتصادى فى الشطر الثانى من ذلك العصر] وما زالت تقل لكثرة ما يحمل التجار منها إلى بلاد الهند وغيرها [عمليات تهريب العملة] وما يضرب منها بالقاهرة أوانى كالقدور التى يطبخ فيها وغيرها من آلات النحاس ، وصار على من يتولى ضرب الفلوس أوانى ضماناً مقرراً لديوان الخاص فى كل شهر خمسة عشر ألف درهم ثم زاد مبلغ الضمان عن ذلك [لم تحاول الدولة إيقاف عملية سحب النقود من السوق وصهرها لتصنع أوانى مما يحمل ثمنها يرتفع كثيراً ولكنها فرضت ضريبة على من يفعل ذلك يخصص دخلها لديوان السلطان] واقتضى رأى السلطان بعد أختلاف واضطراب كثير فى مدة أيام أن يضرب فلوساً يعد فى كل درهم من دراهم الدينار ثمانية فلوس على أن الدينار الاشرفى بمائتين وخمسة وثمانين درهماً، والدينار الافرنتى بمائتين وثمانين فتكون هذه الفلوس الاشرفية كل رطل منها بسبعة وعشرين درهماً ، ويؤخذ فى كل دينار أشرفى ألفان ومائتا فلس وثمانون فلساً فلما ضربت الفلوس على هذا الحكم نودى أن يتعامل الناس بها [سنة ٨٣٨ هـ] وأن لا يتعاملوا بما فى أيديهم من الفلوس القديمة بل يحملوها إلى دار الضرب على حساب كل رطل ثمانية عشر وما أحسن هذا لو أستمر . . . . .

بدأت منذ وقت مبكر واتخذ تزييف العملة مظهرين أساسيين هما أنقاص الوزن وخلط الفلوس بمعادن أخرى أقل قيمة خاصة حين أصبح التعامل بالفلوس يتم بالوزن لا بالعدد ، وكان لعمليات التزييف هذه أسوأ الاثر على حركة الاسواق المصرية آنذاك ، اذكان الناس يمتنعون عن التعامل بها ، ومن ثم تصاب الحركة التجارية الداخلية بالكساد ،كما ترتفع الاسعار ارتفاعا جنونيا حتى تغلق الحوانيت وتتعطل الاسواق .

ففى سنة ٧٢٠ هـ — على سبيل المثال — نشأت أزمة اقتصادية بسبب كثرة النقود المزيفة (عرفها المعاصرون بأسم الزغل) في الفلوس ، فارتفعت الإسعار كلها ، ورغم محاولات الدولة — ممثلة فى الوالى — لعلاج الأزمة عن طريق تسعير الفلوس على أساس الوزن تارة ، وضرب وتشهير عدد من الباعة تارة أخرى ، ثم الأمر بعدم التعامل الا بالفلوس التى تحمل علامة دار سك النقود تارة ثالثة ، فان الازمة استمرت إلى أن حضر السلطان الناصر محمد بن قلاون — الذى كان غائبا عن البلاد — وسكت فلوس جدد بسعر جديد ، كما تحدد سعر الفلوس القديمة على أساس الوزن فأنفرجت الأزمة [1] ، وتحفل المصادر بالعديد من الأمثلة على النتائج السلبية التى تسببها عمليات تزييف النقود ، وما يترتب على ذلك من ارتفاع الاسعار وكساد حركة الأسواق ، وليس فى طاقتنا أن تتابع كل هذه الأمثلة فضلا عن أن مثل هذه المحاولة ليست ذات قيمة فى مجال هذه الدراسة ومن ثم فإننا نكتفى بإيراد بعض الأمثلة المتنوعة بحيث يمكن أن نتعرف من خلالها على موقف الدولة من هذه الحالات .

---

(١) المقريزى ، السلوك جـ ٢ / ق ١ صـ ٢٠٥ — ٢٠٦

ففى سنة ٧٢٤ هـ كثر غش العملة وتزييفها « ... فتوقف الناس عن أخذ الفلوس وكثر ردها وعقوبة الباعة على ذلك بالضرب والتجريس إلى أن فسد الحال ، وغلقت الحوانيت وارتفعت الأسعار »(١) . كما حدث سنة ٧٤٥ هـ وسنة ٧٤٩ هـ أن تسببت عمليات تزييف النقود فى توقف حركة البيع والشراء فى الأسواق(٢)

وكانت الدولة تلجأ فى بعض الاحيان إلى اصدار عملات جديدة بأسعار جديدة لمواجهة كثرة التزييف وما ينتج عنها من آثار سلبية على اسواق البلاد الداخلية ، ولكن حرص السلاطين على تحقيق مكسب خاص من سك النقود الجديدة من ناحية وعدم وجود سياسة ثابتة فى هذا الصدد من ناحية أخرى ، فضلا عن تعود الناس على عدم ثبات سياسة الحكام وبالتالى عدم التزامهم بأوامرهم من ناحية ثالثة — كل ذلك أدى إلى ازدياد تدهور الاحوال على مر السنين .

وفى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك ازدادت أحوال النقد تدهورا وتفاقمت الأزمة ، ويذكر المقريزى فى حوادث سنة ٨٢٦ هـ أن السلطان الاشرف برسباى جمع الأمراء والقضاة والمباشرين وجماعة من التجار من أجل البحث فى تدهور حال الفلوس اذ « حدث فى الفلوس مالم يكن يعهد منذ ضربت ... » وهو خلط الفلوس بقطع الرصاص ، اذ كان التعامل فى الفلوس يتم على أساس الوزن لا العدد وانتهز الناس فرصة تغافل الدولة عن ذلك فتمادوا فى الامر « ... حتى صارت القفه التى وزنها مائة رطل لا يكاد يوجد فيها عشرين رطلا من الفلوس ... » ويتضح من

---

(١) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ٢٥٣ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة جـ ٩ ص ٧٧

(٢) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ٣ ص ٦٦٩ ، ص ٧٧١ .

رواية المقريزى مدى تدهور أحوال النقد من ناحية ، وانعدام سلطة الدولة وعدم قدرتها على اتخاذ القرارات الحاسمة فى مثل هذه الامور من ناحية أخرى ، فقد أراد برسباى أن يسك فلوسا جديدة ، ولكن اختلاف الحاضرين حول وزنها جعل الاجتماع ينتهى بالتراجع عن « . تغيير المعاملة التى بأيدى الناس خوفا من وقوف حالة الاسواق [1] . . . » ، وأمام استمرار تدهور الموقف النقدى بسبب تهريب الفلوس إلى البلاد المجاورة من جهة ، وإستخدام الفلوس فى أغراض أخرى تدر ربحا أكبر من جهة ثانية كانت الدولة تلجأ فى بعض الأحيان إلى رفع الفلوس على أساس الوزن[2] .

بل إن الأحوال الاقتصادية بلغت حداً من التدهور جعل أهل الصعيد يعودون إلى نظام المقايضة البدائى ، إذ يذكر المقريزى فى حوادث سنة ٨٢٩ هـ أن ارتفاع الأسعار ، وقلة الأقوات ، وتوقف أحوال التجارة فى مصر والشام كانت كلها من مظاهر الانهيار الاقتصادى الناتج عن اختفاء الذهب والفضة[3] .

وفى بعض الأحيان كانت الدولة تتدخل فى السوق الداخلى بأن تأمر بتخفيض سعر العملة المتداولة خصوصاً إذا كانت السلطان القائم قد طرح عملة جديدة فى الأسواق وعادة ما تكون هذه العملة أعلى فى سعرها من كل العملات الموجودة فى السوق . وهو الأمر الذى كان يتسبب دائماً فى خسارة التجار بسبب فروق

---

(١) المقريزى السلوك ج ٤ / ق ٢ ص ٦٢٩ — ص ٦٣٠
(٢) المصدر نفسة ص ٦٤١ .
(٣) يذكر المقريزى ما نصه « .. وقد شمل الخراب اقليم مصر مدينتها وأريافها لاسيما الوجه القبلى فمن شدة فقر اهله وفاقتهم وسوء أحوالهم لا يتبايعون الا بالغلال لعدم الذهب والفضة بعد أن كانوا من الغنى والسعة فى الغاية (أنظر السلوك ج٤/ ق ٢ ص ٧٠٥ .

السعر[1] كما كان يحدث أحياناً أن تأمر الدولة بمنع تداول العملات الاجنبية كما حدث فى سنوات ٨٢٩ هـ ، ٨٣٢ ، ٨٣٤ هـ ، ٨٣٧ هـ[2] .

وهكذا فإن تدهور النظام النقدى كان عاملا حاسما فى درجة رواج أو كساد حركة الأسواق الداخلية فحين كان الدينار الذهبي والدرهم الفضى قاعدة النظام السعرى انعكس ذلك على الأسواق التى ازدهرت بشكل ملحوظ فى بداية عصر سلاطين المماليك ، وحين أصبحت الفلوس هى القاعدة السعرية تدهورت أحوال التجارة والأسواق الداخلية التى انكمشت حجماً وعدداً ،حتى عادت بعض مناطق البلاد إلى نظام المقايضة البدائى .

كانت الأحوال السياسية الداخلية فى مصر عصر سلاطين المماليك تترك آثارها على حركة الأسواق والتجارة الداخلية بشكل واضح ، ذلك أن ما تميز به ذلك العصر من المنازعات والفتن التى كانت تنشب بين الامراء بسبب التنافس على عرش البلاد أو لغير ذلك من الأسباب،سرعان ما كانت تتحول إلى حروب صغيرة

---

(١) حدث سنة ٨٢٦ هـ أن خفض السلطان الاشرف برسباى قيمة الدينار الافرنتى عشرة دراهم فخسر التجار كثيراً — انظر (المقريزى السلوك جـ ٤/ق٢ ص ٦٤٨) كما حدث سنة ٩٠٧ هـ أن تعطلت الاسواق عن البيع والشراء مـــدة طويلة بسبب فلوس جدد سكها السلطان تخسر فى المعاملة الثلث ، وكانت البضائع تباع بسعرين وفقاً للنقود القديمة والنقود الجديدة — انظر (ابن اياس : بدائع الزهور جـ ٤ ص ٢٠ ، ص ٢٩) .

(٢) المقريزى . السلوك جـ ٤ /ق ٢ ، ص ٧١٠ — ٧١٢ ، ص ٨٠٥ ص ٨٥١/ ص ٨٥٣ ، ص ٩١٢

تدور فى شوارع المدينة وطرقاتها ، وقد تمتد أحداثها عدة أيام تضطرب أثناءها الاحوال ، وتموج البلاد بالفوضى والفزع وسرعان ما تخلوا الطرقات من روادها وتقفر الاسواق التى يهجرها أربابها لتكون ميداناً لقتال فرسان المماليك ومعاركهم الدموية ، وتحفل المصادر التاريخية المتاحة بالكثير من الامثلة المؤكدة لما ذهبنا إليه فى السطور السابقة[1] .

ومع انهيار نظام تربية المماليك[2] والاستعاضة عن ذلك بالمماليك الاجلاب (أى الذين كانوا يجلبون كبارا) انهـــارت ربطة الولاء التى كانت تربط المماليك باستاذهم (سيدهم) . فضلا عن أن النظام الصارم الذى كان يمنع نزول المماليك من القلعة وسكناهم فى القاهرة لم يعد معمولا به منذ عصر السلطان برقوق الذى سمح لهم بالنزول من طباق القلعة والسكن بالقاهرة . وفى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك تكررت حوادث الفتن والاضطرابات فضلا عن حوادث نهب الأسواق وخطف البضائع التى كان يرتكبها المماليك الأجلاب حتى أمست

---

(١) حدث سنة ٦٨١ هـ أن أغلقت الاسواق عقب القبض على اثنين من كبار الامراء وظلت مغلقة حتى اضطرت الدولة إلى إعلان أن عقوبة الشنق ستكون من نصيب من يغلق دكانه — (أنظر المقريزى . السلوك جـ ١ / ق ٢ ص ٧٠٦) كما أغلق التجار حوانيتهم عدة مرات فى عامى سنة ٧٨١ هـ وسنة ٧٨٣ هـ أثناء النزاع بين برقوق وبركة (السلوك جـ ٣ / ق ١ ص ٣٥٢ — ٣٥٣ ، ص ٣٨٦) .

(٢) لمزيد من التفصيلات حول موضوع تربية المماليك وتنشئتهم على الولاء لاستاذهم — أنظر سعيد عاشور . المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ص ١١ / ص ٢٨ .

تلك الحوادث بمثابة النغمة السائدة فى حياة المصريين آنذاك[1] وكانت النتيجة الطبيعية لمثـــل تلك الحوادث دائماً أن يسرى الفزع فى النفوس وتضطرب البلاد وسكانها بالفوضى والخوف ، وتتوقف بالتالى حركة البيع والشراء .

ورغم أن الأوامر كانت تصدر من حين لآخر بعدم تعرض المماليك الأجلاب للناس والباعة والتجار إلا أنه يبدو أن تدهور السلطة المركزية فى الدولة جعل مثل تلك الأوامر « ... كضرب رباب أو كطن ذباب » على حد تعبير المؤرخ أبى المحاسن بن تغرى بردى وبمضى الزمن تزايد فساد الجلبان وعبثهم بأحوال الأمن ، كما أستمروا فى نهب أموال الناس مما أدى بالتداعى إلى أرتفاع الأسعار « ... فى سائر الأشياء من المأكول والملبوس والغلال والعلوفات ... فضر ذلك بحال الناس قاطبة رئيسها وخسيسها ... »[2] وهو ما يشير إلى مدى النتائج الضارة والآثار السلبية لتدهور سلطة الدولة فى الداخل ، وانعدام نفوذ المماليك

---

(١) نشبت فتنة سنة ٧٦٨ هـ سببها المماليك الاجلاب بين الامير يلبغا ، والسلطان الاشرف شعبان ، ولجأ يلبغا إلى تولية سلطان آخر فى جزيرة الروضة هو الامير آنوك شقيق السلطان ، وبذلك أصبح هناك سلطان على كل من جانبي النيل فيما بين الجزيرة والقاهرة ولكل منها اتباعه من الامراء والمماليك واستمرت الحرب بين الطرفين أياما « ... هذا وأسواق القاهرة طوال هذه الايام مغلقة ، والاسباب متعطلة ، وليس للناس شغل سوى التفرج فى شاطىء النيل على المتقاتلين من السلطانية واليلبغاوية ... » أنظر المقريزى . السلوك جـ ٣ / ق ١ ص ٢٨٠ – ص ٢٨٢ . كما حدث سنة ٨٧٩ هـ أن ثارت فتنة بسبب المماليك الجلبان واستعد السلطان قايتباى لقتالهم فاضطربت الاحوال وأغلقت الاسواق . أنظر ابن أياس ، بدائع الزهور . جـ ٣ ص ٩٦ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة جـ ١٦ . ص ٩٨

الجلبان الذى كثرت حوادث اعتداءاتهم وتزايد شرهم وصاروا يخطفون القماش والبضائع من الأسواق وأظهروا استخفافهم بالسلطان وكبار الأمراء[1] .

ومع تدهور أحوال الدولة الاقتصادية كان السلطان يضطر أحياناً إلى « . . . عدم النفقة فى المماليك . . . » أى وقف مرتباتهم كما حدث سنة ٩١٦ هـ حين أمتنع السلطان قنصره الغورى عن النفقة فى مماليكه ، فنزلت جموعهم إلى شوارع المدينة وأسواقها يسرقون وينهبون ،وفى ذلك اليوم سرقوا سوق جامع ابن طولون وسوق الصليبة ، وسوق تحت الربع ، وسوق البسطيين « . . . حتى كادت مصر أن تخرب عن آخرها فى ذلك اليوم » فأغلقت الأسواق وثبت أن عدد الدكاكين المنهوبة فى ذلك الحادث خمسمائة وسبعين دكاناً ، كما قدرت خسائر التجار بحوالى عشرين ألف دينار .[2] ورغم مااشتهر به مؤرخو تلك الفترة من المبالغة إلا أن هذه الرواية فى حد ذاتها تحمل من الدلالات مالا يخطئه الباحث على مدى الفساد والعبث الذى ساد الحياة السياسية الداخلية بسبب المماليك ، وهو الامر الذى يدل من ناحية أخرى على مدى الضعف والتدهور الذى لحق بدولة سلاطين المماليك فى ذلك الدور الاخير من أدوار حياتها ، والذى نتج عن عدة عوامل ليس هـــذا مجال بحثها .

ومما يؤكد أن الافساد والعبث اللذين سببهما المماليك الاجلاب ، كانا أمراً خطيراً ، ذا تأثير مدمر على أحوال الاسواق الداخلية ، ما يذكره أبو المحاسن بن تغرى بردى فى حوادث سنة ٨٦٠ هـ موضحاً المدى الذى وصل إليه إستهتار

---

(١) ابن أياس . بدائع الزهور جـ٣ ص ٢٣٥ ص ٣٨٨ .
(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة جـ١٦ ص ٩٦ / ص ٩٧ .

.. المماليك الأجلاب ، وما تركه من آثار على حياة الناس اليومية ، وبالتالى على حركة الاسواق وحركة البيع والشراء ، فقد حدث فى ذلك العام أن خرج جهاز إحدى العرائس محمولا على رؤوس الحمالين وعلى ظهور البغال كما كانت عادة المصريين فى فى تلك العصور ، وتصادف أن مر أحد فرسان المماليك حين وقعت قطعة نحاس من فوق رأس أحد الحمالين فجفل الحصان من صوت النحاس ، مما أحنق الفارس فضرب حصانه وساقه مسرعاً ، وهنا حدث أمر غريب . . . . فلم تشك العامة فى أن المماليك نزلوا إلى نهب حوانيت القاهرة ، فأغلقت الاسواق فى الحال»[1] .

ووصل فساد المماليك الأجلاب إلى ذروته فى السنوات الأخيرة من حكم السلطان — قنصوه الغورى ، ويبدو أن سطوتهم بلغت حداً لا يمكن مقاومته بحيث نودى فى القاهرة سنة ٩٢١ هـ بأن « . . . لاسوقى ولا تاجر يبهدل مماليك السلطان ولا يمسك لاحد منهم فرس ، ومن فعل ذلك قطعت يده . . . » ويعلق المؤرخ ابن اياس على ذلك بقوله « . . . وكانت هذه المناداة من أكبر أسباب الفساد فى حق الناس ، وصارت المماليك بعد ذلك يدخلون إلى الاسواق ويخطفون القماش ولا يقدر أحد يمنعهم من ذلك[2] .

وهكذا فبينما كانت الاضطرابات السياسية الداخلية فى الشطر الاول من عصر سلاطين المماليك راجعة إلى المنافسة بين كبار الامراء أو التنازع على العرش — وهى الاضطرابات التى تركت أسوأ الاثار على الاسواق والتجارة الداخلية — فإن فساد المماليك الاجلاب ، وهجماتهم المتكررة على الدكاكين والاسواق ونهبها كان أمراً مألوفاً فى حياة الناس اليومية فى أواخر ذلك العصر .

---

(١) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . جـ ١٦ ص ٩٦/٩٧ .
(٢) ابن أياس . بدائع الظهور جـ ٦ ص ٤٦٥ .

وعلى أية حال فان ماذكرناه فى السطور السابقة لايمثل كل الأسباب السياسية التى أثرت فى مجرى حركة البيع والشراء والأسواق الداخلية ، فثمة من الحوادث السياسية ماتخذ طابعاً مختلفاً ، مثل الفتن التى كانت تنشب لأسباب طائفية ، أو فى أعقاب هذه الحوادث ذات الطابع الطائفى مثل إحراق كنائس النصارى وأديرتهم على أيدى بعض غلاة المتعصبين أو قيام بعض الرهبان باحراق أحياء القاهرة وما كان ينتج عن ذلك من ردود الفعل الغاضبة ، وتوتر العلاقات بين السلطان والرعية[1] فتغلق الأسواق وتتوقف كافة مظاهر النشاط التجارى الدخلى .

كما كان يحدث أحيانا أن تنشب فتنة بين الأهالى والأجانب المقيمين فى البلاد كما حدث سنة ٧٢٧ هـ حين ثارت الفتنة بالإسكندرية بين أهلها والفرنج فأغلقت أسواق المدينة[2] . ويمدنا المؤرخ تقى الدين المقريزى بأحد الأمثلة الدالة على أن الناس كانوا يتجمهرون أحياناً تحت القلعة إعراباً عن استنكارهم لتصرفات أولى الأمر ، وما كان ينتج عن ذلك من اشتباكات بين المماليك والعامة ، ومايؤدى إليه ذلك بالضرورة من توقف حركة البيع والشراء وإغلاق الأسواق والدكاكين[3] .

على أن تأثير الأحوال السياسية الداخلية على الأسواق وحركة البيع والشراء لم يكن تأثيراً سلبياً فى كل الأحوال إذ كانت الأسواق تغلق بعض الأحيان ابتهاجا بحادث سياسى معين مثلاً حدث سنة ٧٤٠ هـ بعد القبض على شرف الدين

---

(١) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ٢٢٣ / ص ٢٢٣ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة جـ ٩ ص ٦٩ . ابن أياس ، بدائع الزهور ، جـ ٤ ، ص ٤٦٤ — ص ٤٦٥ ، ص ٤٩٤ — ص ٤٧٥ .

(٢) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ٢٧٥ .

(٣) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ١٧٣ ، ابن أياس : بدائع الزهور ، جـ ٤ — ص ٤٦٤ — ص ٤٦٦ .

عبد الوهاب النشو الذى كان الناس قد لقوا بسببه أنواعاً من الظلم شملت كل طوائفهم[1] كما حدث عندما تولى « جمال الكفاة إبراهيم » الوظيفة التى كان يشغلها النشو أن وقف الناس يتفرجون فى الشوارع « ... وقد أغلق الناس الأسواق وتجمعوا من كل موضع ومعهم الطبول والشموع وأرباب الخيول بحيث لم يوجد حانوت مفتوح نهارهم كله ... »[2] .

وفى سنة ٨٢٤ هـ وبعد ولاية السلطان المظفر أبى السعادات أحمد بن المؤيد شيخ ازدهرت حركة البيع والشراء بسبب كثرة الاموال التى أغدقها السلطان الجديد على أمرائه بعد ولاية العرش[3] وفى بعض الأحيان كان السلطان يأمر باستعراض المماليك بأسلحتهم مما يؤدى إلى ازدهار سوق السلاح نظراً لإشتداد الطلب على الاسلحة بعد طول كسادها[4] .

والخلاصة أن انهيار العلاقات الإقطاعية التى قامت على أساسها دولة سلاطين المماليك — بمعنى فقدان الرابطة بين السلطان والمماليك من ناحية ، وفقدان ولاء المماليك لأستاذهم (سيدهم) من ناحية ثانية — أدى بالتالى إلى ضعف السلطة المركزية ممثلة فى السلطان — قمة الهرم الإقطاعى — وكبار الأمراء ، وفقدانهم

---

(١) المصدر نفسه . جـ ٢ / ق ١ ص ٢٨٤ / ص ٢٧٥ .

(٢) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ ص ٤٧٩ — ٤١٨ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة جـ ٩ ص ١٣٧ / ص ١٣٨ .

(٣) المقريزى . السلوك جـ ٤ / ق ٢ ص ٥٦٦ .

(٤) حدث سنة ٨٣٠ هـ أن أمر السلطان بعرض المماليك بآلة الحرب (أى استعراضهم بسلاحهم) . فبدأ المماليك يستعدون لذلك ، واشتد الطلب على الاسلحة بعد مدة كسدت فيها صناعة الاسلحة « . . . فنفقت سوقهم وربحت تجارتهم واشتغل بعملها صناعتهم » .

السيطرة على مماليكهم الذين لم يعودوا يخشون حساب سادتهم ، بل أصبح هؤلاء المماليك يمارسون نوعاً من الارهاب جعلهم يرضخون لمطالبهم ، كما أنهم من ناحية أخرى لم يستطيعوا الوقوف فى وجه غارات المماليك العابثة ، وغارات السلب والنهب التى شنوها عند الأسواق من آن لآخر ، مما شكل عاملا خطيراً من عوامل تدهور الاسواق سواء من حيث حركة البيع والشراء أو من حيث عدد أسواق البلاد أو حجم كل منها .

وهناك عامل هام إرتبط بالاحوال السياسية الداخلية من حيث أستقرارها أو إضطرابها من ناحية ، كما ارتبط بالاسواق من حيث تأثيره السلبي أو الإيجابى عليها من ناحية أخرى ، ونقصد بهذا العامل حالة الامن الداخلى فى البلاد فى تلك الاثناء . فن المعروف ان التجارة وحركة الاسواق لاتزدهر وتروج الا فى ظل إستقرار الامن وإستتبابه ، سواء على طول الطرق التجارية أوفى أماكن الاسواق . والعكس صحيح تماماً ، وإذا إنتقلنا من الكلام العام إلى التخصيص فإننا نجد أن هذه المقولة تصدق على عصر سلاطين المماليك فى مصر ، كما تصدق على غيره من العصور التاريخية .

وإذا كنا قد توصلنا فى الصفحات القليلة السابقة إلى أن إنهيار العلاقات الإقطاعية التى كانت تربط بين السلطان وكبار الامراء من جهة ، والمماليك الاجلاب من جهة ثانية ، قد أفقد الحكومة المركزية سلطانها على أولئك المماليك الذين انثالوا فى شوارع المدينة وطرقاتها يعيثون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها ، وينشرون روح الفوضى والخوف والفزع بين سكانها ، فإن النتيجة الحتمية لذلك

فى شوارع المدينة وطرقاتها يعيثون فيها فساداً ، وينهبون متاجرها وأسواقها . وينشرون روح الفوضى والخوف والفزع بين سكانها ، فإن النتيجة الحتمية لذلك تمثلت بالضرورة فى سيادة الاضطراب وعدم الاستقرار وافتقاد الشعور بالأمن اللازم لازدهار النشاط التجارى ، ومن ثم أنكمشت حركة الأسواق ، كما قلت أعدادها ، وتضاءلت أحجام ومساحات تلك الأسواق ، وهو الأمر الذى يبدو واضحاً منذ بداية القرن التاسع الهجرى (الخامس عشر الميلادى [١]) .

ذلك أن تدهور النظام الإقطاعى الذى قامت الدولة على أساسه تمثل فى فشلها فى السيطرة على كافة شئون البلاد ، فانهارت مرافق الرى ، وأهملت الجسور والترع ، وإنخفض الإنتاج الزراعى بالتالى ، وانتشر القراصنة على مياه نهر النيل يقطعون طريق التجارة الداخلية ، وكثر فساد العربان ، وانتشرت عصابات قطع الطريق فى كل مكان فضلا عن كثرة المنازعات بين المماليك واتجاههم إلى بيع إقطاعاتهم ومبادلتها . ، ... وما إلى ذلك من المظاهر التى لا يتسع المجال لمناقشتها والتى ناقشنا بعضها بالفعل (النظام النقدى ونظام التسعير) . وهذه كلها من مظاهر تدهور سلطة الدولة وانهيارها التى بدت واضحة فى الشطر الثانى من عصر سلاطين المماليك . وبعد أن كانت حوادث اضطراب الأمن فى بداية ذلك العصر تتخذ شكلا مؤقتا — فى عصر السلاطين الضعاف — أصبح اضطراب الأمن ظاهرة دائمة وثابتة فى تيار الحياة المصرية فى أواخر عصر سلاطين المماليك .

ويقدم المؤرخ تقى الدين المقريزى مثلا على اضطراب الأمن كظاهرة مؤقتة

---

(١) أنظر الصفحات الأولى من هذه الدراسة . وأنظر كذلك : F. A. Ashtor, Social and Economic hist. of the Near East in the Middle Ages, pp. 301—31.

في عهد السلاطين الضعاف في حوادث سنة ٧٤٨ هـ إذ يكتب ما نصه « ... إرتفع سعر القمح من أربعين درهما للاردب إلى خمسين ، وغلا اللحم ، وعامة الأصناف المأكولة حتى بلغت مثلي ثمنها ، وتوقفت الأحوال ، وقلت الغلال ، وكثر قدوم أهل النواحي إلى القاهرة حتى ضاقت بهم ، فكانوا كذلك مدة سنة مع كثرة المفاسد في البلاد والقاهرة ، وقوة المفسدين ، وقطاع الطريق بأرض مصر وبلاد القدس ونابلس ، وفتنة العشير بعضهم مع بعض[1] » .

ويتضح من النص أن إرتفاع الأسعار في المواد الغذائية والاستهلاكية كان راجعا إلى تداخل عدد من العوامل الاجتماعية ، والسياسية ، فضلا عن الأحوال الأمنية ، وهي كلها أمور دالة على تدهور السلطة السياسية المركزية . على أن هذا التدهور المطلق على النحو الذى وصفه المقريزى لم يتخذ صفة الدوام والثبات إلا في الشطر الأخير من عصر سلاطين المماليك ، وفي هذا المقام نجدنا مضطرين مرة أخرى إلى الاستشهاد برواية المقريزى في حوادث سنة ٨٢٥ هـ ، حيث يوضح أن فساد الإدارة السياسية الداخلية من جهة — واضطراب الأمن بسبب عبث قبائل العربان من جهة أخرى أثرا على الحياة الاقتصادية وحركة التجارة الداخلية في

(١) المقريزى . السلوك جـ ٢/ق ٣ ص ٧٤٠ والملاحظ أن هذه الحالة من التدهور المطلق لم يستمر إلا مدة سنة أو نحوها فضلا عن إرتباطها بالسلطان الحاكم وهو المظفر حاجي الذى حكم مدة سنة وثلاثة أشهر واثنى عشر يوماً (أو أربعة عشر يوماً على قول أبي المحاسن) ثم قتل في حوالى العشرين من عمره ، وقد وصفه المقريزى بقوله « .. كان منهمكا في الفساد ، كثير الإتلاف للمال (السلوك جـ ٢/ق٣ ص٧٤٤) وقال عنه أبو المحاسن ابن تغرى بردى « ... كان المظفر اهوج سريع الحركة عديم المداراة سيء التدبير .. وكان فيه ظلم وجبروت وسفك للدماء ... (النجوم الزاهرة جـ ١٠ ص ١٧٤) .

البلاد لا سيما فى الصعيد البعيد عن القاهرة مركز السلطان وحكومته[1] ويبدو كلام المقريزى متوافقاً إلى حد بعيد مع ما نعرفه عن تدهور نظام الحكم الذى قام على أساس إقطاعى ، وهو التدهور الذى تمثل فى كثرة المنازعات على دست السلطنة بين أمراء المماليك وفى عبث المماليك الجلبان وغير ذلك من المظاهر .

كما أن حوادث سرقات الأسواق على أيدى عصابات كبيرة العدد تتألف من الفرسان والمشاة أصبحت مادة ثابتة فى حولية المؤرخ ابن اياس التى تؤرخ السنوات الأخيرة من ذلك العصر ، ففى سنتى ٩٠٥ هـ ، ٩١٨ هـ — على سبيل المثال — كثرت حوادث هجوم عصابات اللصوص (المناسر) على الأسواق ونهب عدد كبير من دكاكينها وقتل خفراء الأسواق ، وكانت تلك العصابات المكونة من أعداد كبيرة تصل أحيانا إلى مائة شخص من المشاة والفرسان لا تجد من يتعقبها أو يعترض نشاطها ، مما ترك أسوأ الآثار على الأسواق والأسعار[2] .

وهناك وجه آخر من وجوه اضطراب الأمن وإن كان قد اتخذ شكل الحوادث التى لا تتكرر كثيرا ولا تتخذ صفة الاستمرار والدوام ، ففى بعض الاحيان كانت الحرائق تشتعل فى القاهرة من آن لآخر وتنشب مخالبها فى مساكن وأسواق وحوانيت القاهرة ، فضلا عما كانت تسببه من اضطرابات وفوضى ، وتوقف حركة الاسواق الداخلية بسبب انشغال أهل المدينة فى مكافحة الحرائق[3] .

---

(١) المقريزى . السلوك جـ ٤/ق٢ ص ٦٠٣ .

(٢) ابن اياس . بدائــــع الزهور جـ ٣ صـ ٤٣٤ ، جـ ٤ صـ ٢٠ ، صـ ٢٥٩ / صـ ٢٦٠ .

(٣) لمزيد من المعلومات عن هذه الحرائق التى أشعلها بعض الرهبان المسيحيين ونتائجها انظر قاسم عبده قاسم: أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى — دراسة وثائقية (دار المعارف ، ١٩٧٧) ص ١٨١ — ص ١٩٦ .

فيقد تكررت حوادث الحرائق التى اتهم بها فريق من الرهبان المسيحيين فى سنوات ٦٦٣ هـ ، ٧٢١ هـ ، ٧٥١هـ . ٦٦٣ هـ أتت النيران على حارة الباطلية بأكلها ثم انتشرت إلى أماكن أخرى من المدينة ، وكانت آثارها التدميرية كبيرة للغاية [1] . كما حدث سنة ٧٢١ هـ أن أشتعلت النيران فى أحياء القاهرة والفسطاط انتقاما من القيود التى كانت الدولة قد فرضتها على المسيحيين ، ورغم نزول نائب القاهرة والامراء وجميع السكان لمكافحة الحريق ، وإستخدام كافة ما توفر من إمكانيات فإن النيران لم تخمد الا فى اليوم السادس [2] وفى سنة ٧٥١ هـ اشتعلت النيران بخط البند قانيين ثم تطاير شررها بفعل الرياح ليحرق أماكن كثيرة فى القاهرة ، وكانت الخسائر شديدة بحيث التهمت النيران عدة بيوت وحوانيت ورباع ، والرغم إجراءات الامن المشددة ، والتى تمثلت فى عدم السماح للغرباء بالمبيت فى المدينة ، والأوامر الصارمة بأن يراقب الخفراء وولاة المراكز كل تصرف يبعث على الريبة ، فإن الحرائق ظلت تمد مخالبها وأنيابها فى مساكن القاهرة وأحيائها على مدى شهر كامـــل دون أن تتمكن السلطات من معرفة هوية مرتكبيها.

وثمة من الحرائق ما كان يشتعل دون تدبير مثلما حدث سنة ٧٨٠ هـ حين احترقت أعداد كبيرة من الاسواق والحوانيت [3] . وينبغى أن نلاحظ فى هذا

---

(١) المفضل بن أبى الفضائل . النهج السديد صـ ٤٧٥ / صـ ٤٧٩ ، النويرى . نهاية الارب جـ ٢٨ / صـ ١١١ ، المقريزى الخطط جـ ٢ / صـ ٧ ابن اياس ، بدائع الزهور جـ ١ ، صـ ١٠٤ (ط . بولاق) .

(٢) تاريخ ابن الوردى ، جـ ٢ صـ ٢٧١ — ٢٧٣ ، المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ١ صـ ٢٢٠ / صـ ٢٣٧

(٣) المقريزى . السلوك جـ ٣ / ق ١ صـ ٣٢٨

المقام أن اشتعال مثل تلك الحرائق ، وما كان يترتب عليها من انتشار الفزع والفوضى كان يؤدى بالضرورة إلى حال من الكساد فى حركة البيع والشراء ، فضلا عن أن احتراق عدد من الحوانيت أو الاسواق ، وكميات من البضائع أثناء تلك الحرائق كان يترك آثاره السلبية دون شك على اسواق البلاد ، كذلك تكررت فى أواخر عصر المماليك الجراكسة حوادث الحرائق التى كان يشعلها المماليك الاجلاب لتسهل لهم عمليات السلب والنهب .

هكذا نصل إلى صورة عامة — من خلال الأمثلة التى تمدنا بها المصادر التاريخية — العوامل الاقتصادية والسياسية التى أثرت بشكل أو بآخر ، وبدرجة أو بأخرى على الأسواق الداخلية من حيث حركة البيع والشراء ، ومن حيث عدد الاسواق وأحجامها اتساعا وانكماشا ، ومن حيث ازدهار الاسواق الداخلية أو اضمحلالها بيد أن هناك من العوامل والظروف الطبيعية ما كان يساهم بدرجة تتزايد باطراد فى التأثير السلبى على حركة الاسواق والتجارة الداخلية ، وتمثلت هذه العوامل والظروف الطبيعية فى عدة نواح تتصل ببعضها البعض . ومنها نقص مياه الفيضان عن منسوبها العادى ، وما ينتج عن ذلك من مجاعة قد يتبعها الوباء ، كما كان يحدث من حين لآخر أن يتدهور محصول ما لسبب أو لآخر .

والواقع أن هبوط مياه النيل عن حد الوفاء ، أو زيادته عن منسوب الفيضان العادى كان يمثل خطراً حقيقياً على الحياة المصرية آنذاك . وكارثة عامة يخشى الجميع وقوعها ، فمن المعروف أن النيل هو مصدر مياه الرى الوحيد فى مصر تقريبا ، فإذا قصر عن الوفاء فات أوان الزراعة ، وإذا زاد منسوبه وجاء الفيضان عاليا اغرق البلاد وفات أوان الزراعة أيضا ، وفى الحالتين تمر السنة دون

محاصيل جديدة مما يؤثر دون شك على الأسواق التي تقوم على أساس التجارة في هذه المحاصيل وأهمها الغلال ، وحين يقل ماء النهر عن الحد اللازم للزراعة تنتاب الناس المخاوف نتيجة لعدم زراعة المحاصيل الجديدة ، ومن ثم يسارعون إلى تخزين الغلال التي لديهم ضماناً لقوتهم وقوت عيالهم أثناء الأزمة المترقبة ، ومن ناحية أخرى يبدأ التجار في التخزين طمعاً في الحصول على أرباح أكثر عن طريق رفع الأسعار ، ونتيجة لهذا يشتد الإقبال على شراء الغلال بينما يقل المطروح منها في الأسواق ، ويتبع ذلك بطبيعة الحال تصعيد خطير في الأسعار ، وتمتد حمى الأسعار ... إلى كل ما يباع ويشترى من مأكول ومشروب وملبوس »[1] .

ومن ناحية أخرى كان بعض التجار يستغلون الظروف الناتجة عن هبوط مياه النيل أو تأخر الفيضان ، ويلجأون إلى أساليب الغش أثناء هـــذه الأزمات ، فيخلطون الدقيق — مثلا — بغيره من المواد ، كما حدث أيام السلطان الناصر

---

(١) المقريزي . إغاثة الأمة . ص ٤١/ص ٤٣ ، ولمزيد من التفاصيل والأمثلة عن تأثير النيل على الحياة المصرية في ذلك العصر ، وعلى التجارة الداخلية بوجه خاص انظر الباحث (النيل والمجتمع المصري في عصر سلاطين المماليك . دار المعارف ١٩٧٨) . الباب الثاني . وانظر أيضاً . المقريزي . إغاثة الأمة بكشف الغمة . حيث يعتبر الوحيد من نوعه بين مؤلفات ذلك العصر لأنه يعرض لأهم المجاعات وأسبابها ، ووسائل الدولة في علاجها ، فضلا عن نتائجها الخطيرة على النواحي السياسية والإجتماعية والإقتصادية في البلاد ، وقد أدرك المقريزي حقيقة هامة مؤداها ... إذا تأخر جرى النيل بمصر غلت الغلاء سنين ، أي أن تأخر الفيضان سنة كان يؤدي بالتداعي إلى سلسلة من سنوات القحط التي ترتفع فيها الأسعار وتختفي البضائع من الأسواق . وانظر أيضاً العيني ، عقد الجمان ، جـ ٢٥ ، ورقة ٤١٤ .

محمد بن قلاون أثناء مجاعة سنة ٧٣٦ هـ إذ « ... أصبح الخبز كالكسب من السواد[1]، كما كان البعض يبيعون لحم الميتات والكلاب للناس كما حدث سنة ٨٥٥ هـ حين قبض على بعض الباعة يبيعون لحوم الدواب الميتة ، ولحوم الكلاب[2] .

ومن الطبيعى أن يلجأ التجار إلى استغلال ظروف الأمة والمجاعة ، فيرفعون الأسعار ، ويكثرون من التخزين طمعاً فى رفع الأسعار[3] .

كما كان هبوط مياه النيل يصل فى بعض الأحيان إلى الحد الذى يقلل من حركة الملاحة فى النهر ، ومن ثم تتوقف مراكب الغلال القادمة من الوجه القبلى عن المجىء إلى القاهرة فتقل الغلال مما يؤدى بالتالى إلى ارتفاع الأسعار[4].

---

(١) المقريزى . إغاثة الأمة . ص ٣٩ .

(٢) أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . جـ ٧ ص ٢١٩ / ص ٢١٩ (ط . كاليفورنيا) .

(٣) بلغت أرباح أحد التجار أثناء مجاعة سنة ٦٩٤ — ٦٩٥ هـ التى حدثت فى عهد السلطان العادل كتبغا ما بين مائة ومائتى درهم يوميا (المقريزى . إغاثة الامة ص ٣٦) كما حدث سنة ٧٩٨ هـ أن رفض التجار القادمين بمراكب الغلال من الصعيد بيع غلالهم بساحل بولاق (ميناء القاهرة النهرى) لان الاسعار لم تعجبهم وواصلوا الابحار شمالا صوب الاسكندرية (تاريخ ابن الفرات . ق ٩ / مجلد ١ ص ٤٣٤/ص ٤٣٥) كما كانت أرباح العطارين والاطباء تتعاظم أثناء الاوبئة والمجاعات نظراً لاشتداد الطلب على الادوية والاطباء (المقريزى . إغاثة الامة . ص ٣٥/ص٣٦) .

(٤) المقريزى . السلوك جـ ٢ / ق ٣ . ص ٨٢٨ ، تاريخ ابن الفرات جـ ٩ ، ص ٩ .

وفى كثير من الأحيان يكون الغلاء أو المجاعة الناتجة عن قصور النيل عن حد الوفاء سبباً فى انتشار الأوبئة والطواعين ، كما كان يحدث فى أحيان أخرى أن تكون المجاعة نتيجة للوباء أو الطاعون ، وربما يواكب كل منهما الآخر ، على أن الجدير بالذكر هنا أن عصر سلاطين المماليك شهد ما لا يقل عن ثلاث وستين مجاعة ووباء كان من نتيجتها ذلك التدهور الإجتماعى الرهيب الذى تمثل فى انخفاض عدد السكان انخفاضاً هائلا ، وانهيار الطبقة الوسطى التى تحول عدد كبير من أبنائها إلى معدمين بسبب المجاعات والأوبئة ، فضلا عن تدهور أخلاقيات وقيم المجتمع ، وما إلى ذلك من نتائج ليس هذا مجال بحثها بالتفصيل ، كما تمثلت تأثيرات المجاعات والأوبئة على الصعيد الإقتصادى فى ارتفاع معدلات الأسعار ، واختفاء البضائع ، فضلا عن تقلص أسواق البلاد عدداً وحجماً ، ففى حالات انتشار الوباء كان من الطبيعى أن ينشغل الناس به عن سائر اهتماماتهم ، وألا يكون بمقدورهم مزاولة أعمالهم اليومية ، فلا تجد الأرض من يزرعها ، كما لا تجد المحصولات من يضمها ، وتتوقف أعمال الصيد ، وتقفر الأسواق كما حدث أثناء « الفناء الكبير » الذى عرفته المصادر العربية بهذا الاسم بينما عرفته المصادر الأوربية باسم الوباء الأسود Black Death [1] ، ونظراً لموت عدد كبير من السكان (تقدره المصادر المعاصرة

---

(١) فى أثناء هذا الوباء الذى ألم بالبلاد المصرية ما بين سنة ٧٤٨ هـ ، سنة ٧٤٩ هـ — واستمر ينشب مخالبه فى البلاد حوالى عامين تراوح العدد اليومى لضحاياه مابين عشرة آلاف وعشرين ألف نسمة يوميا — أغلقت أسواق الاسكندرية ، كما جافت أسواق بلبيس ولم يقدر أحد على القعود فيها . (المقريزى ، السلوك جـ ٢ / ق ٣ ص ٧٧٧ ، ص ٧٧٩ ، ص ٧٨٦) وقد شمل هذا الوباء الرهيب كل بقاع الارض من مشارق آسيا حتى أوربا ، ونتج عن انتشار بعض الامراض الوبائية من الهند والشرق الاقصى إلى مصر وأوربا ، وقد أفاض =

بحوالى ثلثى عدد السكان) انخفضت الأسعار بدرجة كبيرة ، ولم تجد الغلال من يطحنها ، بل إن كتب العلم رخصت لدرجة أنه كان ينادى عليها بالأحمال . . . . ويباع الحمل منها بأرخص ثمن . . . ، كذلك هبطت أسعار الذهب والفضة .

ويجدر بنا أن نشير فى هذا المقام إلى أن سلسلة الطواعين والأوبئة والمجاعات التى تعرضت لها مصر فى تلك الفترة التاريخية طويلة ومتعاقبة ومتقاربة فى بعض الأحيان ، بحيث يصعب الحديث عن كل منها على حدة ، ويلاحظ أن غالبيتها العظمى حدثت نتيجة لتوقف زيادة مياه النيل إبان موسم الفيضان ، بيد أن النظام الإقطاعى الذى قامت على أساسه دولة سلاطين المماليك جعل الأمر يزداد سوءاً ذلك أن جماهير المصريين المعدمين كانت فريسة سهلة لتلك الكوارث ، فقد كانت الأرض الزراعية موزعة على السكان والامراء فى إطار العلاقات الإقطاعية السائدة ، ومن ثم كانت لديهم الفرصة لتخزين المواد الغذائية لمواجهة مثل تلك الازمات ، بينما عاشت جموع المصريين تحت رحمة الظروف الطبيعية ومن ناحية أخرى كان السلطان والامراء وأعيان الدولة يهربون إلى مناطق بعيدة حين تحل بالبلاد كارثة من هذا النوع[1] وهكذا كان « العامة » وهم السواد الاعظم من جمهرة المصريين فى ذلك العصر الفريسة السهلة لتلك الكوارث إذ يقتلهم الجوع فيتساقطون فى الطرقات ، وحين تجيف الطرقات من الجثث ينتشر الطاعون أو غيره من

ـسبا المؤرخون المسلمون فى وصف أهوال ذلك « الفناء الكبير » انظر . العينى . عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان . جـ ٢٤ حوادث سنة ٧٤٩ هـ ، المقريزى . السلوك . جـ ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ وما بعدها ، وأبو المحاسن بن تغرى بردى جـ ١٠ ص ٢٠٤ وما بعدها ، السيوطى . حسن المحاضرة . جـ ٢ ص ٣٠٣ وما بعدها .

(١) العينى . عقد الجمان . جـ ٢٤ ص ١١٨ ، المقريزى . السلوك . جـ ٢ / ق ٣ ص ٧٧٠ ، أبو المحاسن . النجوم الزاهرة . جـ ١٠ ص ٢٠٤ ، ابن إياس . بدائع الزهور جـ ٤ ص ٢٩٦ / ص ٢٩٩

الامراض الوبائية وتوالى الآثار الإقتصادية والإجتماعية المدمرة للكارثة ، وتشمل كل نواحى الحياة بما فى ذلك نشاط الاسواق الداخلية وحركة البيع والشراء .

وأخيراً ، فن الواضح أننا لا نستطيع أن نحصر العوامل المؤثرة فى حركة أسواق مصر فى عصر سلاطين المماليك فى إطار واحد بعينه ، سياسياً كان أم إقتصادياً أم إجتماعياً أم طبيعياً ، فالحقيقة أن هذه العوامل كلها تداخلت وتشابكت فيما بينها بحيث كانت تأثيراتها على الاسواق متداخلة بشكل يصعب تحديد مداه ولعل قيمة المؤرخ تقى الدين المقريزى تتجسد بوضوح من خلال الفقرة التى ربط فيها بين الظاهرة الإقتصادية المتمثلة فى كساد الاسواق ، وفساد الجهاز الحكومى، وظلم الدولة ، فضلا عن فساد ذمم القضاة والعلماء ، كما أن إهمال وسائل ضبط النهر من ترع وجســور بسبب فساد الجهاز الإدارى أدى إلى المزيد من التدهور الاقتصادى الذى أدى بدوره إلى زلزلة القيم الإجتماعية ، بسبب انهيار الطبقة الوسطى وشيوع الفقر ، كما ربط المقريزى بين الكساد وانعدام الامن بسبب فساد العربان ، وما نتج عن كل ذلك من خلخلة الكيان الاجتماعى والاخلاق بحيث أصبح الدين غريباً على حد تعبيره[1] .


تم بحمد الله وعونه

---

(١) يقول المقريزى (السلوك جـ ٤ / ق ٢ ص ٦٧٨) « ... دخلت سنة ٨٢٨ هـ وأسواق القاهرة ودمشق فى كساد وظلم ولاة الامر من الكشاف والولاة فاش ، ونواب القضاة قد شنعت قالة العامة فيهم من تهافتهم ، وأرض مصر أكثرها بغير زراعة لقصور النيل فى أوانه ، وقلة العناية بعمل الجسور ، فإن كشافها إنما دأبهم إذا خرجوا لعملها أن يجمعوا مال النواحى لانفسهم وأعوانهم ، والطرقات بمصر والشام مخوفة من كثرة عبث العربان والعشير ، والناس على اختلاف طبقاتهم قد غلب عليهم الفقر واستولى عليهم الشح والطمع ، فلا تكاد تجد الا شاكيا مهتما لدنياه ، وأصبح الدين غريبا لاناصر له ... » .

ثبت المصادر والمراجع

• ابن الأخوة (محمد بن أحمد القرشي ت ٧٢٩ هـ) :

« معالم القربة في أحكام الحسبة » كمبردج ١٩٣٧

• ابن أبي الفضائل (المفضل بن أبي الفضائل) :

« النهج السديد والدر الفريد فيما بعد تاريخ ابن العميد »

ترجمة ونشر بلوشيه . Blocher انظر .

patrologia Orientalis. Toms. XIV, XXII

باريس ١٩١٩

• ابن أياس (محمد أحمد بن أياس المصري ت ٩٣٠ هـ) :

« بدائع الزهور في وقائع الدهور » ٣ أجزاء بولاق ١٣١٢ هـ

وطبعة جمعية المستشرقين الألمانية . تحقيق د . محمد مصطفى القاهرة ١٩٦١

• ابن بطوطة (عبد الله محمد بن إبراهيم) :

« تحفة النظار في غرائب الأمصار وعجائب الأسفار » باريس ١٨٨٠

• ابن تغرى بردى (جمال الدين أبو المحاسن يوسف بن تغرى بردى ت ٨٧٤هـ) :

« النجوم الزاهرة في ملوك مصر والقاهرة » ٢٦ جزءاً طبعة دار الكتب المصرية

وطبعة وليم بوبر إبتداء من حوادث ٨١٥ هـ كاليفورنيا .

• ابن الحاج (أبو عبد الله محمد بن محمد العبدري الفاسي ت ٧٣٧ هـ) :

« المدخل » ٤ أجزاء القاهرة ١٣٤٨ هـ

• ابن حجر (الحافظ ابن حجر العسقلانى ت ٨٥٢هـ) :
• إنباء الغمر بأبناء العمر ، تحقيق د . حسن حبشى القاهرة ٦٩—١٩٧٢م

• ابن دقاق (صارم الدين إبراهيم بن محمد بن أيدمر العلائى ت ٨٠٩هـ) :
• الانتصار لواسطة عقد الأمصار ، جـ ٤ ، جـ ٥ نشره فولر بولاق ١٣١٤هـ

• ابن الفرات (ناصر الدين محمد بن عبد الرحيم ت ٨٠٧ هـ) :
• تاريخ الدول والملوك ، نشره د . قسطنطين زريق ونجلاء عز الدين
بيروت ١٩٤٢ م

• ابن الوردى (زين الدين عمر ت ٧٥٠ هـ) :
• تتمة المختصر فى أخبار البشر ، جزءان القاهرة ١٢٨٥ هـ

• السبكى (تاج الدين أبو نصر عبد الوهاب ت ٧٧١هـ) :
• معيد النعم ومبيد النقم ، ليدن ١٩٠٨ م

• السخاوى (شمس الدين محمد بن عبد الرحمن بن أبى بكر عثمان ت ٩٠٢هـ):
• التبر المسبوك فى ذيل السلوك ، بولاق ١٣١٥ هـ

• سعيد عاشور (دكتور) :
• العصر المماليكى فى مصر والشام ، القاهرة ١٩٦٥ م
• المجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك ، القاهرة ١٩٦٢ م

• السيوطى (جلال الدين عبد الرحمن) :
• حسن المحاضرة فى أخبار مصر والقاهرة ، جزءان القاهرة ١٢٩٩هـ

• العينى (بدر الدين محمود بن أحمد بن موسى الشهير بالبدر العينى ت ٨٥٥هـ)

« السيف المهند فى سيرة الملك المؤيد شيخ المحمودى »

تحقيق فهيم محمد شلتوت القاهرة ١٩٦٧ م

« عقد الجمان فى تاريخ أهل الزمان »

مخطوط بدار الكتب المصرية رقم ١٥٨٤ تاريخ

٥ القلقشندى (شهاب الدين أحمد بن على ت ٨٢١ هـ) .

« صبح الأعشى فى صناعة الإنشا » ١٤ جزءا دار الكتب المصرية ١٩١٣م

٠ قاسم عبده قاسم (دكتور) .

« أهل الذمة فى مصر العصور الوسطى » دار المعارف ١٩٧٧ م

« النيل والمجتمع المصرى فى عصر سلاطين المماليك دار المعارف ١٩٧٨ م

٥ المقريزى (تقى الدين أحمد بن على ت ٨٤٥ هـ) .

المواعظ والاعتبار بذكر الخطط والآثار » جزءان بولاق ١٢٧٠هـ

« السلوك لمعرفة دول الملوك »

نشر د. محمد مصطفى زيادة ، د. سعيد عبد الفتاح عاشور

دار الكتب المصرية ١٩٧٣

٠ إغاثة الأمة بكشف الغمة »

تحقيق د . جمال الدين الشيال القاهرة ١٣٥٦ هـ

« النقود القديمة والإسلامية » القسطنطينية ١٢٩٨ هـ

ماير (ل . ا .) . « الملابس المملوكية »

ترجمة صالح الشيتى ، د . عبد الرحمن فهمى القاهرة ١٩٧٢

النويرى (شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب ت ٨٣٣ هـ) .
« نهاية الأرب فى فنون الأدب »
إبتداء من جـ ٢٧ مخطوط بدار الكتب المصرية ٥٤٥ معارف عامة

E. Ashtor :
(A Social and Economic history of the Near East in the Middo Ages) Collins 1976.

